

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والستون

اللجنة الأولى

الجلسة ١٠

الخميس، ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد سواثو (هندوراس)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

البنود ٨١ إلى ٩٦ من جدول الأعمال (تابع)

البرنامج الجديد أيرلندا والبرازيل والسويد ومصر والمكسيك ونيوزيلندا وبلدي جنوب أفريقيا.

وقد ذكرنا في بيان ائتلاف البرنامج الجديد خلال المناقشة العامة التي أجرتها اللجنة في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨ أن الضمانة المطلقة الوحيدة ضد استخدام الأسلحة النووية هي إزالتها الكاملة والتأكد من عدم إنتاجها أبدا مرة أخرى. وفي هذا الصدد، نؤكد أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تكتسي أهمية حاسمة لتحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، لأنها لا تزال الصك الدولي الوحيد الذي لا يقتصر فحسب على السعي إلى منع انتشار الأسلحة النووية، بل يتضمن أيضا التزاما قانونيا بإزالة هذه الأسلحة.

ويركز مشروع قرار ائتلاف البرنامج الجديد هذا العام تحديدا على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويقر صراحة بأهمية المعاهدة ويسعى إلى التشديد عليها بغية تحقيق نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. كما يذكر بالقرارات الثلاثة بشأن تعزيز عملية استعراض

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض كل مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها الرئيس (تكلم بالإسبانية): نواصل مناقشتنا المواضيعية بشأن المسائل النووية التي بدأناها قبل يومين.

وأعطى الكلمة لممثل جنوب أفريقيا ليعرض مشروع القرار A/C.1/63/L.30.

السيد غمبي (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أرحب بإتاحة الفرصة لي لأعرض مشروع قرار اللجنة الأولى المقدم من ائتلاف البرنامج الجديد والمتعلق بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: التعجيل بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي"، الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.30. وإنني، في هذا الصدد، أتكلم بالنيابة عن الشركاء في ائتلاف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.



بما أنه يسعى إلى دعم الالتزامات السابقة التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء. وبالتالي، نشجع جميع الدول على إبداء التزامها بترع السلاح النووي من خلال تأييد مشروع القرار.

السيد دنكن (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):

أود أن أهنيكم، سيدي، على تعيينكم، وأؤكد لكم دعم وفد بلدي. وتؤيد المملكة المتحدة تماما البيان الذي أدلى به ممثل فرنسا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتلتزم المملكة المتحدة بتعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بهدف العمل على إنشاء عالم أكثر سلامة وخال من الأسلحة النووية، وهو ما يشكل هدفنا النهائي. ولا نزال ملتزمين باستكمال إلزاتها التامة. ويتطلب هذا الأمر تنفيذًا متوازنًا لجميع الأركان الثلاثة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ويستلزم من جميع الأطراف أن ترتقي إلى مستوى ما قطعته من التزامات روحا ونصا.

وتؤيد التزامات نزع السلاح الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولدينا سجل ممتاز في الوفاء بهذه الالتزامات. ونحن ملتزمون تماما بقرارات المؤتمرين الاستعراضيين للأطراف في المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، وبوثيقتيها الختامية، بما في ذلك تدابير نزع السلاح ذات الصلة. ونحن ملتزمون بتنفيذ قرار المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة في عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

أحرزت المملكة المتحدة منذ انتهاء الحرب الباردة تقدما كبيرا على طريق تنفيذ التزاماتنا المتعلقة بترع السلاح. أولا، على مستوى البنية التحتية والمنصات، سحبنا وفككنا قدرتنا النووية التكتيكية البحرية وسحبنا وفككنا القنبلة النووية WE177 للقوات الجوية الملكية، وألغينا دور قذيفة "لانس" النووية ودور المدفعية وهو ما كنا نقوم به مع

المعاهدة، ومبادئ وأهداف عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، وتمديد العمل بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والقرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدتها لعام ١٩٩٥، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠.

ويسعى مشروع القرار إلى توجيه رسالة محددة حول أهمية وضرة تنفيذ الالتزامات التي تم التعهد بها بشأن نزع السلاح النووي، لا سيما، الالتزام الناجم عن نتائج مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ويؤمن الشركاء في ائتلاف البرنامج الجديد إيمانا راسخا بأن هذه النتائج تنطوي على عملية تدريجية توجز عناصر مفصلة بصورة متوازنة في مجالي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية، ستحد من التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية، وتقلل من أهميتها، وتمهد السبيل إلى إلزاتها.

ويستفيد مشروع قرار هذا العام من القرارات السابقة لائتلاف البرنامج الجديد، ويقدم نهجا يشدد على الامتثال للالتزامات بترع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. كما يجدد التأكيد على أن مسألتي نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية تشكلان عمليتين تعززان إحداهما الأخرى، وتطلبان إحراز تقدم على نحو عاجل لا رجعة فيه على الجبهتين. وهو بذلك يجسد رأي ائتلاف البرنامج الجديد المتعلق بعدم إمكانية استدامة جهود القضاء على انتشار الأسلحة النووية بدون بذل جهود موازية لإزالة الأسلحة النووية ذاتها.

ويعتقد الشركاء في ائتلاف البرنامج الجديد بأن مشروع قرارهم صيغ بطريقة تمكن جميع الدول من تأييده،

بشأن المراحل الرئيسية في التحقق من خفض وإزالة الأسلحة النووية، بما في ذلك توثيق الرؤوس الحربية النووية، ومشكلات النظام التسلسلي للحيازة في مرافق الأسلحة النووية الحساسة، وتخزين الأسلحة النووية المفككة الموضوعة تحت المراقبة. وتشارك الهيئة أيضا في عمل ثلاثي مع النرويج والمنظمة غير الحكومية للتحقق، ومركز البحث والتدريب والإعلام في مجال التحقق بشأن الوصول المنظم إلى المرافق النووية الحساسة وتوثيق الرؤوس الحربية النووية.

وأسعد المملكة المتحدة أنها أيدت دراسة مهمة نشرها المعهد الدولي المستقل للدراسات الاستراتيجية الشهر الماضي حول الشروط المطلوبة للتخلص من الأسلحة النووية. وتقرير المعهد إسهام متعمق ومفصل وبناء في مناقشاتنا. ويسعدنا أن واضعي التقرير جاؤا إلى نيويورك يوم الثلاثاء لتقديم نتائجهم على هامش أعمال هذه اللجنة.

وتناقش المملكة المتحدة كذلك مع شركائها من الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن خططاً لاستضافة مؤتمر للدول الخمس العام القادم، وهو ما اقترحه وزير دفاعنا السابق ديس براون في جنيف في وقت سابق من هذا العام. وهدفنا هو بناء الثقة المتبادلة بشأن القضايا المرتبطة بترع السلاح النووي، بما في ذلك التحديات التقنية للتحقق. وتبني المملكة المتحدة نهجا شفافا بشأن نزع السلاح كلما أمكن ذلك. وأصدرنا سجلات تاريخية عن مقتنياتنا الدفاعية من البلوتونيوم واليورانيوم العالي التخصيب. وأوقفنا إنتاج المواد الانشطارية المستخدمة في الأسلحة النووية عام ١٩٩٥. ووضعت جميع مخزونات المواد الانشطارية الزائدة المعلن أنها فائضة عن المتطلبات الدفاعية تحت الضمانات الدولية ولم نعد نمارس حقنا بصفتنا دولة حائزة لأسلحة نووية في السحب من هذه المخزونات للاستخدام في الأسلحة النووية. ولم نجر أي تجربة نووية تفجيرية منذ

الولايات المتحدة الأمريكية في إطار ترتيبات المفتاح المزدوج. ومن ثم، فإن المملكة المتحدة هي الدولة الوحيدة الحائزة للسلاح النووي المعترف، في إطار معاهدة عدم الانتشار النووي، بأنها خفضت قدراتها الردعية إلى منظومة وحيدة للسلاح النووي.

ثانيا، أجرينا تخفيضات كبيرة في حجم ترسانتنا النووية، حيث أبقينا فحسب على الحد الأدنى من الردع. وتم مؤخرا خفض عدد الرؤوس الحربية المتاحة عمليا إلى أقل بقليل من ١٦٠، في إطار خفض إجمالي القوة التفجيرية لقواتنا النووية بنسبة تزيد على ٧٥ في المائة خلال العقدين الماضيين. ولا تشكل الأسلحة النووية للمملكة المتحدة سوى نسبة ضئيلة من المخزون العالمي. وخفضنا أيضا إلى حد كبير حالة التأهب لما تبقى من أسلحة لدينا. وفي العادة، ليست هناك سوى غواصة واحدة من طراز ترايدنت تقوم بدورية ردع في جميع الأوقات. ولا تطلق هذه الغواصة النار إلا بعد مهلة مدتها عدة أيام وقذائفها غير موجهة إلى أي بلد. والأسلحة النووية للمملكة المتحدة ليست في حالة تأهب قصوى كما أنها ليست في وضع "الإطلاق بمجرد التحذير". ولا نعتقد أن الظروف الحالية تسمح للمملكة المتحدة بأن تقرر من طرف واحد بأمان التخلي عن أسلحتها النووية. ولذلك، فقد اتخذنا الخطوات الضرورية للحفاظ على المستوى الأدنى من الردع بعد انتهاء حياة الغواصات الحالية. غير أن ذلك لا يعني أننا اتخذنا قرارا لا رجعة فيه يلزمنا من غير رجعة بامتلاك الأسلحة النووية في فترة ٤٠ أو ٥٠ عاما.

ونواصل استكشاف المزيد من الفرص لاستكمال تدابير نزع السلاح المتخذة حتى الآن، وذلك بقدر ما تسمح لنا به قيود الأمن القومي وعدم الانتشار. ولقد شرعت المملكة المتحدة منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٧ في عمل خلاق لمواجهة بعض التحديات التقنية التي يفرضها نزع السلاح. وكلفنا هيئة المملكة المتحدة للأسلحة الذرية بعمل تفصيلي

النووي جيلا كاملا إلى الوراء. ومن المهم للغاية أن نعمل معا على تعزيز معاهدة عدم الانتشار النووي بالرد بقوة على تحديات الانتشار وبتعزيز النظم الدولية والإقليمية للتحقق. ويجب أن يكون لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية الأدوات والسلطة التي تحتاجها لرصد الأنشطة النووية السرية ومعالجة حالات عدم الامتثال على نحو سليم. وتؤكد المملكة المتحدة من جديد مطالبتها لجميع الدول الأعضاء في الوكالة التي لم توقع اتفاقات الضمانات الشاملة ولم تنفذها حتى الآن بأن تفعل ذلك. ونعتقد اعتقادا راسخا أن البروتوكول الإضافي هو المعيار الأدنى المطلوب للوكالة لتعزيز الثقة بأن تطوير الطاقة النووية لا يشكل تهديدا لأمن أحد. ويجب علينا بصورة جماعية أن نبذل كل ما بوسعنا لضمان عدم سقوط الأسلحة النووية والمواد الانشطارية في أيدي الإرهابيين والمجرمين.

وتقدم المملكة المتحدة، على المستوى الوطني ومن خلال الاتحاد الأوروبي على السواء، إسهاما كبيرا في الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل وتنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٥٤٠ (٢٠٠٤). ونرحب ترحيبا حارا بتوسيع الشراكة العالمية الذي أعلن عنه في مؤتمر قمة طوكيو وتمديد وتعزيز ولاية لجنة الأمم المتحدة ١٥٤٠ المنشأة بموجب قرار مجلس الأمن ١٨١٠ (٢٠٠٨). وسنواصل القيام بدور قيادي في هذين المجالين الرئيسيين. كما تعيد المملكة المتحدة تأكيد التزامها بالمبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي والمبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار. ونحث البلدان التي لم تنضم حتى الآن إلى الدول الكثيرة التي تجمعت بالفعل لدعم هاتين المبادرتين على القيام بذلك.

هناك الكثير الذي يمكننا جميعا عمله الآن لدعم اتجاه نزولي حتمي في أعداد الأسلحة في العالم. والخطوة التالية لرفع السلاح النووي هي فرض سقف عالمي لإنتاج المواد

عام ١٩٩١ وصدقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٨.

ترحب المملكة المتحدة بالاتفاقات الثنائية التي خفضت الترسانات النووية الرئيسية بدرجة كبيرة منذ نهاية الحرب الباردة، وتطلع إلى مزيد من التقدم. ومن الواضح بالنسبة لنا أنه سيتعين إحراز تقدم ثنائي كبير في خفض الترسانات النووية الكبيرة قبل أن يكون من المفيد والمجدي إدراج الكمية الضئيلة التي تملكها المملكة المتحدة من المخزون العالمي. ونرحب بالإعلان في وقت سابق من هذا العام عن أن الولايات المتحدة وروسيا ستعملان على صياغة اتفاق ملزم قانونا ليحل محل معاهدة محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ونحن نستمر في حثهما، باعتبارهما الدولتين المالكتين لأكبر مخزونات من الأسلحة، على الذهاب إلى مدى أبعد في التخفيضات التي تجريانها.

وبالتوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تضطلع جميع الدول بالمسؤولية عن إيجاد بيئة أمنية يمكننا أن نصل فيها إلى عالم خال من الأسلحة النووية. ويعني ذلك إرسال رسالة قوية ومتحدة مفادها أن المجتمع الدولي لن يتغاضى عن الانتشار النووي. ولنكن واضحين. إن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح ليسا شأين متنافسين. فالطريق إلى عالم خال من الأسلحة النووية لا يمكن بالقطع أن يمر عبر دول جديدة حائزة لأسلحة نووية. ولا يمر عبر الاستهتار بقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة التي تشترط الامتثال لقواعد عدم الانتشار النووي، ولا يمر عبر أي شيء آخر بخلاف أعلى معايير الأمان والأمن النوويين والتنفيذ الدقيق للضمانات الملائمة.

لا يوجد بديل. سيعيد ظهور دولة أو دول جديدة حائزة لأسلحة نووية شبح سباق التسلح النووي. ومن شأن ذلك زعزعة استقرار المناطق المعنية وإعادة نزع السلاح

تحقيقاً لهذه الغاية والمجالات الجديدة التي نقوم باستكشافها. ومع ذلك، من الواضح أن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية أمر يتعين أن تعمل بشأنه معاً جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية على السواء. ويتعين أن نتفق على رؤية طويلة الأجل. ومن مسؤوليتنا جميعاً أن نبذل قصارى جهدنا لتحويل هذه الرؤية إلى واقع.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل منغوليا ليتولى عرض مشروع القرار A/C.1/63/L.28.

السيد الخمسينخان (منغوليا) (تكلم بالإنكليزية): سأطرق بإيجاز لمسألتين هما: التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتشجيع إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية.

إن وفدي، شأنه شأن وفود عديدة أخرى، يود أن يؤكد على الدور الهام الذي تضطلع به الوكالة بوصفها السلطة المختصة الوحيدة المعترف بها دولياً والمسؤولة عن التحقق من الامتثال وضمان امتثال الدول لنظام الضمانات الدولي الذي أنشأته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأثرته معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأشار المدير العام للوكالة مؤخراً إلى أن محور الضمانات ما زال يتحول من التحقق الآلي من المواد النووية المعلنة إلى نظام مدفوع بالمعلومات ويهدف إلى فهم وتقييم اتساق المعلومات بشأن كامل البرنامج النووي لأي دولة.

ومع ذلك، وبغية أن تفي الوكالة وفاء كاملاً بالتزاماتها وزيادة تعزيز فعالية نظام الضمانات، يلزم أن يقدم للوكالة الدعم والتعاون من جميع دولها الأعضاء، وهي نفس الدول الممثلة في هذه اللجنة.

إن التحقق النووي الفعال يتطلب، كما نعلم جميعاً، أربعة شروط مسبقة أساسية هي: توفر أحدث التكنولوجيا؛

الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة. وسيعني ذلك أنه للمرة الأولى منذ بدء العصر النووي قبل أكثر من ٦٠ عاماً سيكون هناك سقف لكمية المواد الانشطارية المتاحة للأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية. ومن المستحيل تصور إمكانية تحقيق نزع السلاح النووي في نهاية المطاف دون وضع سقف من هذا القبيل. وتحقيقاً لهذه الغاية، نواصل الضغط من أجل بدء مفاوضات، دون شروط مسبقة، حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح. وندعو جميع الأعضاء إلى الموافقة على القرار ١٨٤٠ الذي اتخذته المؤتمر للسماح له بالعودة إلى عمله الذي صُمم من أجله. كما ينبغي لنا فرض حظر على إجراء المزيد من تجارب تفجير الأسلحة النووية وتشجيع جميع الدول التي لم تنضم حتى الآن إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على القيام بذلك.

وبينما نواصل العمل من أجل نزع السلاح النووي، تتفهم المملكة المتحدة وتحترم رغبة الدول غير الحائزة لأسلحة نووية في الحصول على ضمانات متعددة الأطراف من الدول الحائزة لأسلحة نووية بأنها لن يتم تهديدها أو مهاجمتها بالأسلحة النووية. وبهذا الخصوص، لا نزال ملتزمين بالضمانات السلبية والإيجابية التي قدمناها للدول غير الحائزة لأسلحة نووية في رسالتنا إلى الأمين العام عام ١٩٩٥.

وترى المملكة المتحدة أن أفضل سبيل لتحقيق الضمانات التي تسعى لها الدول غير الحائزة للأسلحة النووية هو من خلال البروتوكولات المرفقة بالمعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية. ونأمل في هذا الصدد أن تثمر قريباً معاهدة بليندا، وناشد الدول الأفريقية التي لم تصدق بعد على المعاهدة أن تفعل ذلك.

ونحن ملتزمون التزاماً قوياً بالتزاماتنا المتعلقة بنزع السلاح النووي. وحددنا التقدم الكبير الذي تم إحرازه

ومن الناحية الأخرى، يلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم إلى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات فعالة من عدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وتماثل مثل أحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ينبغي للضمانات الأمنية، بغية أن تصبح ذات مصداقية، أن تكون قائمة على القانون وواضحة وغير مشروطة. وفي حالة المناطق الخالية من الأسلحة النووية، يلزم الدول الحائزة للأسلحة النووية إما أن توقع أو تصدق على البروتوكولات الملحقمة بمعاهدات المناطق المعنية، أو أن تعدل أو تسحب نهائيا التحفظات والتفسيرات الانفرادية التي تؤثر على مركز خلو المناطق المعنية من الأسلحة النووية.

وأحد الأهداف الهامة هو تشجيع إنشاء مناطق جديدة عند الاقتضاء وبقدر الإمكان. ولم يشهد العقد الماضي سوى إنشاء منطقة إضافية واحدة - في آسيا الوسطى. ونحن نتفق مع الرأي القائل إن فعالية هذه المناطق يمكن تعزيزها بصورة كبيرة بتحسين التنسيق والتعاون بين المناطق القائمة وبدء النفاذ العاجل للمعاهدات الأفريقية ومعاهدات آسيا الوسطى لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية. ويحدونا الأمل في أن يشير المؤتمر الثاني للمناطق الخالية من الأسلحة النووية، المقرر عقده في عام ٢٠١٠، إلى خطوة هامة في هذا الصدد، فضلا عن إسهامه في إحراز نتائج مثمرة وناجحة في المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠.

وعقب قرار المؤتمر الأول للمناطق الخالية من الأسلحة النووية الذي عقد في عام ٢٠٠٥ في المكسيك، أنشأت منغوليا مركزها للتنسيق الوطني للتعامل مع المسائل المتعلقة بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية. وأقام مركز التنسيق بالفعل علاقات رسمية مع مراكز تنسيق الوكالات الأخرى المنشأة بمعاهدات. وبغية الإسهام في التحضيرات

والحصول في الوقت المناسب على جميع المعلومات؛ والموارد البشرية والمالية الوافية؛ والسلطة القانونية الكافية. وبالرغم من أن الوكالة تعمل بجدية للوفاء بهذه الشروط المسبقة فإن وفدي يرى أن المجتمع الدولي، من جانبه، بحاجة أيضا إلى أن يعمل على تعزيز السلطة القانونية للوكالة بتعزيز إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والتنفيذ الدقيق والمتوازن لأحكام المعاهدة، والتأكد من إنفاذ جميع الأطراف في المعاهدة لاتفاقات الضمانات الشاملة المطلوبة مع الوكالة. وعلى الأطراف في المعاهدة إبرام البروتوكولات الإضافية مع الوكالة. وذلك سيمكن الوكالة تمكينها كاملا من أداء مهامها بوصفها هيئة المراقبة. وإلا، لن تتمكن الوكالة من تقديم الضمانات الكاملة بشأن أنشطة الدول أو الضمانات الموثوقة فيما يتعلق بعدم وجود مواد أو أنشطة نووية غير معلنة.

وفيما يتعلق بدعم المناطق الخالية من الأسلحة النووية، من المقبول بصورة عامة أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بوصفها تدابير إقليمية ملموسة، تضطلع بدور هام في منع الانتشار النووي ونزع السلاح. واليوم أصبح نصف الكرة الجنوبي بأسره خاليا من الأسلحة النووية. ومع ذلك، ينبغي الإشارة إلى أن المناطق الخالية من الأسلحة النووية ما زالت في مرحلة الإنشاء والتدعيم وهي تواجه تحديات كبيرة. وكما بين الأمين العام للأمم المتحدة في آب/أغسطس الماضي، مع أن ثلثي دول العالم موقعة على معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، فإن معظم سكان العالم ما زالوا يعيشون في بلدان حائزة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، ما زال يتعين أن تدخل حيز التنفيذ منطقتان من كل أربع مناطق وعدد كبير من الأعضاء في المناطق لم يبدأ بعد تنفيذ اتفاقات الضمانات المطلوبة.

المناسب من إبلاغ هذه اللجنة بنتائج هذه المشاورات. ومراعاة لذلك، سيقدم وفدي مشروع قرار ذا طابع إجرائي ويعرب عن أمله في أن يتم اعتماد مشروع القرار، كما اتخذت قرارات مماثلة في الماضي، وبتوافق الآراء.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ليعرض مشروع القرار A/C.1/63/L.30/Rev.1.

السيد لارسن (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): ألقى كلمة اليوم لأشدد على التزام الولايات المتحدة بالمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وسأتطرق أيضا إلى التزامنا بمساعدة الدول الأخرى في التخفيض الطوعي لكمية المواد النووية التي تمتلكها والتي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية. ويساعد هذان الجهدان على تقديم المصلحة العامة في تقليص خطر الانتشار وإمكانية أن تقع تلك المواد في أيدي الأطراف الفاعلة من غير الدول.

لقد وقّع الرئيس بوش ورئيس الاتحاد الروسي بوتين عام ٢٠٠٢ معاهدة موسكو، التي ستؤدي إلى تخفيض عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية الجاهزة للعمل لكلا البلدين إلى ما بين ١٧٠٠ و ٢٢٠٠ بحلول عام ٢٠١٢. وإضافة إلى تلك المعاهدة، أمر الرئيس بوش عام ٢٠٠٤ بأن يتم بحلول عام ٢٠١٢ تقليص حجم مخزون الأسلحة النووية بكامله - الأسلحة الاحتياطية والأسلحة الجاهزة للعمل - إلى النصف تقريبا من وقت استلامه للحكم. وقد تم تحقيق ذلك الهدف قبل الموعد المحدد بخمس سنوات، فأمر بتقليص المخزون بنسبة ١٥ في المائة إضافية بحلول عام ٢٠١٢. وحاليا، وصل المخزون إلى أقل نسبة له منذ نهاية الخمسينات، وتوقف العمل نهائيا ببعض أنواع الأسلحة، من قبيل W79 و W56. وآخر سلاح نووي في المخزون الحالي أُنتج عام ١٩٩١.

للمؤتمر الثاني، عرضت منغوليا أن تستضيف اجتماع مراكز التنسيق في ربيع عام ٢٠٠٩.

ومضى أكثر من ثلاثة عقود منذ أن وافقت الجمعية العامة على إجراء دراسة شاملة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية بجميع جوانبها ونظرت في هذه الدراسة، ومضى عقد تقريبا منذ أن اعتمدت الجمعية المبادئ التوجيهية لإنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية. ويرى وفدي أن تغير البيئة السياسية، وضرورة إحراز تقدم في تدعيم المناطق القائمة وإنشاء مناطق جديدة في بعض المناطق، وخاصة الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا، تستدعي إجراء دراسة مستقلة وشاملة جديدة بشأن المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويمكن أن يطلب من الدراسة تقييم الدور الذي تضطلع به حتى الآن المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية، والدور الذي يمكن أن تضطلع به المناطق الخالية من الأسلحة النووية فرادى ومجموعة في المستقبل في تعزيز أهداف منع الانتشار النووي ونزع السلاح النووي، وفي منع نشوب الصراعات وبناء الثقة، وماهية التحديات وكيفية التمكن من التصدي لها.

ويؤكد على التزام منغوليا بقضية إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية حقيقة أنها تعمل على إنشاء منطقة من دولة واحدة، مع أخذها بعين الاعتبار موقعها الاستثنائي. وفي العام الماضي قدم بلدي مشروع معاهدة ثلاثية إلى جيرانه، والمقصود بها تحديد ذلك المركز وإضفاء الطابع المؤسسي عليه. ومضمون الأحكام الرئيسي لمشروع المعاهدة ذاك مماثل لمعاهدات إنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، بما يعكس في الوقت نفسه الموقع الجغرافي الفريد لبلدي وعلاقاته الودية مع جيرانه. وعلى هامش جلسات هذه اللجنة، عقد وفدي مشاورات غير رسمية مع ممثلي البلدان المجاورة له بشأن كيفية المضي قدما بشأن هذه المسألة. ويعرب وفدي عن أمله بأن نتمكن في الوقت

وقد أزال البرنامج كل الوقود العالي التخصيب المنتج أصلا في الولايات المتحدة من ١٦ بلدا.

إن الولايات المتحدة تبقى ثابتة في التزامها بتقليص مخزونها من السلاح النووي وكمية المواد التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية في الولايات المتحدة والبلدان الأخرى. وتمثل جهودنا مساهمة قوية في تعزيز الأمن الدولي وعدم الانتشار وفي تقليص خطر أن تقع هذه المواد الخطرة في أيدي أطراف من غير الدول. وستظل الولايات المتحدة تتوخى الشفافية إلى أقصى حد ممكن في جهودها في هذا المجال، ويتجلى ذلك لا في كلمتنا اليوم فحسب، بل أيضا في الإحاطات الإعلامية المتكررة التي يقدمها خبراء من الولايات المتحدة للمنظمات الدولية ودولها الأعضاء، بما في ذلك الأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

اسمحوا لي سيدي أن أعطي ما تبقى من الوقت المحدد لنا لمساعدة وزير الخارجية لشؤون التحقق والامتنال والتنفيذ، السيدة بولا ديسوتر، التي ستعرض مشروع قرارنا.

السيدة ديسوتر (الولايات المتحدة الأمريكية)

(تكلمت بالإنكليزية): يسرني، بصفتي مساعدة وزير الخارجية لشؤون التحقق والامتنال والتنفيذ، أن أحظى بهذه الفرصة لمخاطبة هذه الهيئة حول مسألة الامتنال للاتفاقات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح، أن أعرض على هذه الهيئة مشروع قرار حول هذا الموضوع، نيابة عن بلدي والمشاركين في تقديمه، لتنظر فيه اللجنة. وقد يتذكر البعض أن آخر مرة نظرت فيها هذه الهيئة جماعيا واعتمدت قرارا بشأن الامتنال كانت قبل ثلاث سنوات.

مشروع القرار الذي نعرضه مع المشاركين في تقديمه على اللجنة هذه السنة، والوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.30/Rev.1، تكرر لالتزام أعضاء هذه الهيئة

عندما تتقرر إزالة الأسلحة من المخزون، تحدد الإدارة الوطنية للأمن النووي التابعة لوزارة الطاقة موعد تفكيكها. وقد ارتفعت نسبة تفكيك مخزون الأسلحة النووية للولايات المتحدة ٢٠ في المائة عن السنة الماضية. ونحن نواصل تفكيك الأسلحة النووية بطريقة آمنة وفعالة، ضامنين عدم إمكانية استخدامها مجددا. وبينما تخزن عينات البلوتونيوم المزالة من الأسلحة في أماكن آمنة جدا، سيحول الفائض من تلك المادة إلى وقود في نهاية الأمر. ونعكف أيضا على إزالة مواد الأسلحة النووية من مواقع الأسلحة النووية في الولايات المتحدة. وفي هذه السنة المالية وضعنا ما مجموعه ١٢ طنا متريا من البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب على طريق التخلص السريع والأمن. وأزلنا حتى اليوم ما يزيد على ١٠٠ طن متري من اليورانيوم عالي التخصيب في الولايات المتحدة.

إننا نواصل التعاون مع الاتحاد الروسي لضمان أمن المواد النووية وتحويل اليورانيوم عالي التخصيب بالانحلال إلى يورانيوم منخفض التخصيب. وقمنا معا بتحويل ٣٢٢ طنا متريا من اليورانيوم عالي التخصيب من الأسلحة النووية المفككة من الحقيبة السوفياتية و ١٠ أطنان مترية من المواد التي بحوزة روسيا والتي يمكن استخدامها في الأسلحة. وقد تم بيع اليورانيوم العالي التخصيب الذي خضع لعملية انحلال إلى مصانع الولايات المتحدة لإنتاج الطاقة. وتواصل الولايات المتحدة العمل مع ما يزيد على ١٠٠ بلد لمنع انتشار الأسلحة النووية. وقد نجح برنامج إزالة الوقود الصادر من الولايات المتحدة، والذي يشكل جزءا من المبادرة العالمية للحد من الخطر النووي، منذ استحدثته في التسعينات في إعادة ٤٥ شحنة وقود من الولايات المتحدة من ٢٧ بلدا ليلبلغ المجموع ما يزيد على ١ ١٩٠ كيلوغراما من وقود اليورانيوم عالي التخصيب، أي ما يكفي لما يزيد على ٤٥ سلاحا نوويا وأكثر من ٨ ٥٠٠ مجمع من الوقود.

الحكوميين المعني بالتحقق من جميع جوانبه، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في مجال التحقق، المؤلف من ١٦ دولة.

إلا أن الوعي بأهمية الامتثال، على ضرورته، لا يمثل إلا خطوة واحدة ضرورية. والخطوة التالية هي الاضطلاع بتعزيز القدرات الوطنية والإقليمية والدولية من أجل التحقق والامتثال والتنفيذ الفعال في مجال عدم الانتشار والحد من الأسلحة والتزامات نزع السلاح. ويعني هذا مساعدة البلدان التي تحتاج إلى المساعدة وتطلبها لتنفيذ التزاماتها. ويعني أيضا مساعدة البلدان التي تود أن تعزز ثقتها في نظام لإجراء تقييم خاص بها للامتثال، أو تنمية القدرات الإقليمية أو المساهمة في الجهود الدولية بقدر أكبر. وقد عاجلت خمس توصيات لفريق التحقق الخطوات اللازمة لبناء وتعزيز هذه القدرات. والإجراءات العملية التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأوروبي لتقديم الدعم والمساعدة، عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، دليل قاطع على أن الدول تضع أهمية بناء القدرة على التنفيذ التام للواجبات في الامتثال على محمل الجد.

ولا تزال توجد تحديات كبيرة جدا بوجه الأمن والاستقرار الدوليين، أبرزها ولكن ليس حصريا، في مجال عدم الانتشار النووي. ولهذا السبب، لم يكن هناك وقت أهم من الآن بالنسبة للمجتمع الدولي، إذ يواجه تحديات مهمة متعلقة بعدم الامتثال، ليستخدم جميع الأدوات المتوفرة، بما في ذلك مشروع القرار هذا، ليعرب عن تأييده الأقوى والأوسع للامتثال، وليحث الدول التي لم تمتثل بعد لالتزاماتها لكي تعود وتقوم بذلك.

إن الولايات المتحدة، والبلدان الأخرى المقدمة لمشروع القرار هذا، وغيرها من الأغلبية الساحقة للدول الممثلة هنا اليوم، تراعي حالة امتثال الدول الأطراف الأخرى لالتزاماتها واتفاقاتها بشأن عدم الانتشار وتحديد الأسلحة

بالامتثال واعتراف بالخطوات الواسعة التي خطتها والتحديات التي لا تزال نواجهها. ومشروع القرار، المعنون "الامتثال للاتفاقات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح"، يسعى في المقام الأول إلى عرض مسألة الامتثال على المجتمع الدولي مجددا. وكما كان الحال بالنسبة للقرار الذي سبقه عام ٢٠٠٥، يسعى مشروع القرار أيضا إلى التشديد على أن الامتثال حاسم بالنسبة للسلام والأمن الدوليين، وإلى حث الحكومات على إيجاد موقف مشترك في بحثها عن الوسائل الدبلوماسية لحمل المنتهكين على الامتثال. غير أن مشروع القرار هذا يتجاوز نص عام ٢٠٠٥ في أنه يسعى أيضا إلى تشجيع البلدان على تقديم المساعدة، بحسب الحاجة، لبناء قدرات وطنية وإقليمية ودولية لتنفيذ التحقق والواجبات بالامتثال.

عندما أنظر إلى السنوات الثلاث السابقة، أعتقد أننا نستطيع جميعا الموافقة على أنه حدث تقدم ملموس في كل من تقديرنا الجماعي لأهمية الامتثال في تحقيق السلام والأمن والدور الذي يستطيع كل منا القيام به في كفالة امتثالنا وتشجيع امتثال الدول الأخرى. ونحن نسعى إلى التحرك قدما نحو التوافق في الآراء على فكرة أن امتثال الدول للمعاهدات والاتفاقات والالتزامات المتعلقة بعدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح حاسم الأهمية للسلام والاستقرار والأمن الدولي، بل إنه يكمن في أساس النظام الدولي. وينعكس هذا، على سبيل المثال، في قرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية وفي قرارات منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وينعكس أيضا في المناقشات حول الامتثال والاستخدامات السلمية للطاقة النووية والانسحاب، التي دارت في الاجتماعات التحضيرية عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠. كما أنه ينعكس في تقرير صادر بتوافق الآراء عن فريق الأمم المتحدة للخبراء

أخرى، سيدي الرئيس، وأعضاء اللجنة على اهتمامكم بهذه المسائل.

السيد كانغ يونغ (الصين) (تكلم بالصينية): يكتسي

تعزيز عملية نزع السلاح النووي والتقليل من دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية الوطنية أهمية بالغة لمنع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز الثقة المتبادلة، وتحسين البيئة الأمنية الدولية. وفي الوقت الراهن، لا يواجه نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف تحديات فحسب، بل ينطوي أيضا على فرص. فمن جهة، تتخبط عملية نزع السلاح النووي المتعدد الأطراف في مأزق. ويحتاج نظام عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تعزيز، وتظل مسائل عدم انتشار الأسلحة النووية على الصعيد الإقليمي الحافلة بالمشاكل معلقة. ومن المتوقع أن يكون الطريق صوب إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية طويلا ووعرا. ومن جهة أخرى، بدأت عملية الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وما فتئت الدول الأطراف تبذل جهودا للتوصل إلى نتيجة إيجابية. فقد طُرح العديد من المبادرات المتعلقة بنزع السلاح النووي. وهذه الأمور كلها تتيح فرصة نادرة لكي يقوم المجتمع الدولي بتعزيز عملية نزع السلاح النووي.

إن التدمير الشامل للأسلحة النووية وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية رغبة مشتركة للمجتمع الدولي، وقد سعت الصين للإسهام بقسطها من أجل تحقيق هذا الهدف. وتدافع الصين بفعالية وتمارس المفهوم الأمني الجديد استنادا إلى الثقة المتبادلة والمصلحة المتبادلة والمساواة والتعاون، وما انفكت منذ أمد طويل تلتزم ببناء بيئة أمنية سليمة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وباعتبار الصين دولة حائزة للأسلحة النووية، فإنها اتبعت على الدوام سياسة عدم المبادأة باستعمال الأسلحة النووية في أي وقت من الأوقات ومهما كانت الظروف.

ونزع السلاح، أثناء دراستها لأفضل السبل لصون أمنها وكفالتها. قليلون، إن كان هناك أحد على الإطلاق بيننا، نحن الجالسين هنا اليوم، سيدخلون في أي اتفاق - سواء كان متعدد الأطراف أو ثنائيا - إن كنا نعتقد أن الأطراف الأخرى لن تمثل على الأرجح لأحكامه. فعندما ننضم إلى معاهدة من المعاهدات، نريد أن نعرف ما إذا كانت الأطراف الأخرى تمثل لها أيضا. ونريد أن نكتشف عدم الامتثال في وقت مبكر بما يكفي لنتمكن من حرمان المنتهكين من أي منافع ناجمة عن عدم الامتثال، ونريد أن نعرف أن المجتمع الدولي سيبدل جهدا جهيدا لتشجيع وحث المنتهكين على عكس مسار عدم امتثالهم والعودة إلى الامتثال التام.

ويمكن لمشروع القرار الذي نعرضه على نظر اللجنة اليوم أن يشكل عنصرا هاما في جهودنا الدبلوماسية الجماعية لتسليط الضوء على أهمية الامتثال، وتطوير قدراتنا الفردية والجماعية على الامتثال، وتشجيع الدول التي لا تمثل للالتزامها حاليا على العودة إلى الامتثال.

الخطوات التي قطعناها على نحو جماعي حتى الآن

صوب الإقرار بأثر عدم الامتثال على أمننا الجماعي، وصوب محاسبة الدول على عدم امتثالها خطوات هامة جدا. غير أننا يجب أن نبذل المزيد من الجهود. فعدم الامتثال لا يزال يفرض تحديات خطيرة على أمننا الجماعي وعلى سلامة النظام الدولي. وليست هناك أجوبة سهلة لما نواجهه من مسائل متعلقة بعدم الامتثال. والسؤال المطروح هو: هل نحن في مستوى التحديات التي يطرحها؟ الولايات المتحدة تعتقد أننا كذلك، وأنه يمكن لمشروع القرار هذا أن يسهم مساهمة مجدية في تجسيد التزامنا بالعمل معا على تعزيز الامتثال. ونرحب بالمشاركة الواسعة النطاق في تقديم مشروع القرار الهام هذا ونشجع على تأييده تأييدا كبيرا. وأشكركم مرة

وما انفكت الصين تؤمن على الدوام بأن أي تدابير لترع السلاح النووي، بما في ذلك التدابير المؤقتة، ينبغي أن تحترم المبادئ التوجيهية المتعلقة بتعزيز الاستقرار الاستراتيجي الدولي والأمن غير المنقوص للجميع. وينبغي أن يكون نزع السلاح عملية عادلة ومعقولة للتخفيض التدريجي صوب تحقيق توازن بمستوى أدنى من التسلح. وتحمل الدولتان الحائزتان لأكبر الترسانات النووية مسؤولية خاصة ورئيسية عن نزع السلاح النووي. وينبغي أن تزيد من تخفيض ترساناتها النووية بصورة يمكن التحقق منها ولا يمكن الرجوع فيها، وأن تنفذ بمجدية المعاهدات المتعلقة بنزع السلاح النووي المبرمة فعلا، بغية خلق الظروف المؤاتية لتحقيق نزع السلاح النووي بصورة كاملة وشاملة في آخر المطاف.

وينبغي الاستمرار في الحفاظ على سلطة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وفعاليتها. وإن المبادئ والتدابير المتعلقة بنزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠ ينبغي أن تجسّد في العملية الجديدة لاستعراض المعاهدة. والجهود الدولية بشأن مسائل مثل نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي جهود تعزز وتكمل بعضها بعضا. وإن الحفاظ على نظام عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزيزه، فضلا عن كفالة حياد جهود عدم انتشار الأسلحة النووية، سيثني الدول عن السعي إلى الحصول على الأسلحة النووية. وإن منع نشر الأسلحة النووية في الفضاء الخارجي يساعد على صون التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين ومنع حدوث سباق للتسلح، بما في ذلك سباق للتسلح النووي.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد متافجيتش (كرواتيا).

والتزمت الصين التزاما غير مشروط بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وأيدت الصين إبرام صكوك قانونية دولية بشأن الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية. ونفذت الصين بإخلاص التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ولم تشارك قط ولن تشارك أبدا في أي سباق للتسلح النووي، ولم تنشر أبدا أسلحة نووية خارج أراضيها. وتحترم الصين وتدعم الجهود التي تبذلها البلدان والمناطق المعنية لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية استنادا إلى مشاورات فيما بينها واتفاقات طوعية على ضوء الظروف الإقليمية الفعلية.

ووقعت الصين على جميع بروتوكولات معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية المفتوح باب التوقيع عليها. وتولي الصين أهمية بالغة للعملية الجديدة لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وقد شاركت فيها بفعالية. وستعمل الصين مع الدول الأطراف الأخرى على الاستمرار في صون وتعزيز سلطة المعاهدات وفعاليتها.

وعملت الصين بمهمة على التعجيل بدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، والتزمت بالمصادقة بسرعة على المعاهدة. كما شاركت الصين بمهمة في العمل التحضيري المتعلق بمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وقبل البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ستفي الصين بالتزامها بوقف اختياري للتجارب النووية. وتأمل الصين أن يتفق مؤتمر نزع السلاح على وضع برنامج عمل شامل ومتوازن، والبدء، على ذلك الأساس، بمفاوضات بشأن إبرام معاهدة متعددة الأطراف وغير تمييزية ويمكن التحقق منها دوليا لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

الانتشار، بل ويسهم في تقويض الثقة في نظام العلاقات الدولية، الأمر الذي يهدد بدوره مسألتي الأمن والسلم على الصعيدين الإقليمي والدولي. وعليه، فإننا نطالب بالتالي:

أولاً، التطبيق التام والمتوازن لجميع بنود معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلاً عن تحقيق التوازن ما بين نزع السلاح وعدم الانتشار، عملاً بالمادة السادسة من المعاهدة، وهو ما يستدعي، كأولوية، دخول الدول النووية في مفاوضات جادة وعاجلة تهدف إلى التخفيض التدريجي لترساناتها النووية القائمة وتحويلها للأغراض السلمية وفقاً لإطار زمني محدد.

ثانياً، ضرورة تقييد والتزام جميع أطراف المجتمع الدولي بلا استثناء بنظام التعددية والمبادئ المتفق عليها في إطار المعاهدات والترتيبات الدولية ذات الصلة، بما يكفل تحقيق تطلعات عدم الانتشار الرأسي والأفقي.

ثالثاً، إعادة التأكيد على عالمية وشمولية معاهدة عدم الانتشار، وهو ما يتطلب من المجتمع الدولي الضغط على الدول غير المنضمة لها بعد بأن تفعل ذلك في القريب العاجل.

رابعاً، ضرورة العمل نحو إنشاء صك دولي ملزم قانوناً وغير مشروط يكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية وعدم تعرضها لأي تهديد أو مخاطر ناجمة عن استخدام الترسانات النووية القائمة ضدها.

خامساً، مطالبة الدول التي لم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن تصادق عليها في القريب العاجل، تمهيداً لدخولها حيز النفاذ.

سادساً، إعادة التأكيد على الدور الأساسي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية باعتبارها الجهاز الدولي المخول برصد وضبط النشاطات والبرامج النووية للدول وحل المسائل العالقة المتصلة بها.

ولتعزيز عملية نزع السلاح النووي بصورة فعالة، ترى الصين أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ التدابير التالية: التخلي عن سياسات الردع النووي القائمة على الابتدار باستخدام الأسلحة النووية وتخفيض عتبة استخدامها؛ والتعهد بعدم الابتدار باستخدام الأسلحة النووية في أي وقت وفي أي ظرف من الظروف؛ وعدم استخدامها أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية وإبرام صكوك قانونية دولية بهذا الشأن؛ والوفاء بالتزاماتها بعدم تصويب أسلحتها النووية نحو أي بلد وعدم اعتبار أي بلد هدفاً لضربة نووية؛ وسحب جميع أسلحتها النووية المنشورة خارج أراضيها وإعادةها إلى أراضيها؛ والتخلي عن سياسة وممارسة المظلة النووية والمشاركة النووية؛ وعدم استحداث أسلحة نووية سهلة الاستخدام ومنخفضة القوة، واتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتفادي إطلاق الأسلحة النووية خطأً أو بدون إذن.

والصين على استعداد للعمل مع بلدان أخرى وبذل جهود لا تكل للاستمرار في تعزيز عملية نزع السلاح النووي وإنشاء عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد بن هويدن (الإمارات العربية المتحدة): في البداية، أود أن أعرب عن تأييد وفد بلادي لما جاء في بيان ممثل إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز، والبيان الذي أدلى به ممثل لبنان نيابة عن المجموعة العربية فيما يتعلق بهذا البند.

إن قيام بعض الدول النووية بالاستمرار في التطوير النوعي والكمي لأسلحتها النووية القائمة ووسائل إيصالها، فضلاً عن توجه البعض الآخر من الدول غير الحائزة إلى اقتناء بعض أنواع هذه الأسلحة الخطيرة، يشكل انتهاكاً صريحاً لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم

إلى توافق في الرأي حول المسائل العالقة في هذا البند. ونأمل من الوفود أيضاً التصويت لصالح مشروع القرارين المتضمنين في الوثيقتين، A/C.1/63/L.1 و A/C.1/63/L.2.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):

كما ذكر وفد بلادي في المناقشة العامة، لم يشهد العام المنقضي سوى أقل القليل من الأحداث الإيجابية أو المبادرات الجديرة بالذكر، ناهيك عن الشلل الذي ما زال يكتنف آلية نزع السلاح. ومع ذلك، فإن التوقعات بحدوث تغيير قد تزايدت. وفي هذا السياق، أعتقد أنه تجدر الإشارة إلى جهود معينة. وأنوه، في المقام الأول، إلى إنشاء اللجنة الدولية المعنية بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح التي أنشئت بقصد تقديم إسهام موضوعي في عملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المقررة في عام ٢٠١٠. والمكسيك على اقتناع بأن هذه المبادرة، التي أطلقتها أستراليا واليابان بصورة مشتركة، ستساعد على ضمان التوصل إلى حل وسط على أعلى مستوى بين الدول الحائزة لأسلحة نووية وتلك التي لا تمتلك هذه الأسلحة، ليتسنى إحراز تقدم حقيقي باتجاه نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وبالتالي، فإننا نؤيدها تمام التأييد.

وفي غضون ذلك، فإننا نلاحظ المؤشرات الواعدة التي رأيناها خلال العام المنقضي من بعض الدول النووية فيما يتعلق بإجراءات تم اعتمادها لخفض ترساناتها النووية. غير أنه من المهم جداً أن تستعرض القوى النووية خططها الأمنية تماشياً مع التحديات والأنماط الجديدة التي يواجهها المجتمع الدولي. وينبغي أن تدرك أن مذهبها القائمة على الردع عفى عليها الزمن وأصبحت غير فعالة. والإزالة الكاملة للأسلحة النووية هي المسار المنطقي الوحيد لضمان الأمن الجماعي. وإزالة هذه الأسلحة اللاإنسانية بالمرّة هي مسئولية البشرية برمتها أيضاً.

سابعاً، إعادة التأكيد على ضرورة تطبيق المادة الرابعة من المعاهدة وعدم إعادة تفسير الحق غير القابل للتصرف لجميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة، ودون أي تمييز، في مجال تطوير وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية وفقاً لسقف الضمانات المسموح به من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وعليه، فإننا ندعو البلدان المتقدمة إلى دعم الحاجة المشروعة للبلدان النامية إلى الطاقة النووية، وذلك بالسماح لها بالمشاركة إلى أقصى حد ممكن في الحصول على المعدات والمواد النووية والمعلومات العلمية والتكنولوجية المخصصة للأغراض السلمية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تجدد تمسكها بمبادئ عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، تؤكد على مواصلة التزامها التام بمبادئ الشفافية المطلقة والتعاون الكلي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، منوهة في هذا السياق إلى برنامجها الخاص بتطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية الذي يجسد مثلاً للشفافية يُحتذى به في المنطقة.

إننا إذ نجدد موقفنا الداعي إلى جعل منطقة الشرق الأوسط، بما فيها الخليج العربي، خالية من أسلحة الدمار الشامل، نؤكد على ضرورة مطالبة إسرائيل بالامتثال للقرار المعني بالشرق الأوسط الصادر عن مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي لعام ١٩٩٥ وسلسلة قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تدعوها إلى إخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وانضمامها غير المشروط إلى معاهدة عدم الانتشار، أسوة بدول المنطقة. كما نحث جمهورية إيران الإسلامية على مواصلة تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمجتمع الدولي لتبديد أي مخاوف أو شكوك حول طبيعة أو أغراض برنامجها النووي.

وختاماً، ندعو جميع الوفود إلى إبداء الإرادة السياسية اللازمة والمرونة الكافية في مواقفها من أجل التوصل

ونؤمن بأن أي إضعاف لمعاهدة عدم الانتشار لن يؤدي إلى تبديد الجهود الرامية إلى تعزيز نزع السلاح ومنع الانتشار وإعاقة استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية فحسب، بل سيشجع على الانتشار النووي. ولهذا السبب فإن الأمر الأساسي هو تحديد التدابير القائمة التي بحاجة إلى تعزيز والتدابير الجديدة التي يلزم تعزيزها بغية المضي قدماً نحو تطبيق الخطوات العملية المتفق عليها في عام ٢٠٠٠ وترجمتها إلى توصيات محددة للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠.

إن بعض البلدان تصر على منح أولوية لمنع الانتشار، وهي ما فتئت المشجعة الرئيسية للجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، متجاهلة العلاقة الأصلية بين منع الانتشار ونزع السلاح، ومن هنا عدم إحراز جهودها لنتائج. ونحن نؤكد على النقطة التي مفادها أنه، ريثما يعاد النظر في هذه المعاملة غير المتساوية ويتم تصحيحها، ستظل حالة الشلل سائدة في آلية نزع السلاح وسيستمر تهديد الانتشار النووي. فلنعترف جميعاً بالحاجة العاجلة إلى تنفيذ الخطوات التي ستمكن من إحراز بعض التقدم على كلا الجانبين. ولهذا السبب، فإن الأمر الأساسي هو أن نتخذ تدابير لبناء الثقة متفقاً عليها بشكل متبادل من خلال الشفافية. وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبلغ بصورة منتظمة بالإجراءات التي تتخذها تمشياً مع المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار. ومن شأن إنشاء آلية عالمية وملزمة قانوناً وتساعد في تتبع التقدم المحرز في هذا المجال أن يمنح زخماً جديداً للحالة الراهنة للمناقشة النووية.

وقبل أن أختتم بياني أود أن أعيد التأكيد مرة أخرى على أهمية تشجيع التعاون فيما بين المناطق القائمة الخالية من الأسلحة النووية وضرورة إحراز تقدم في إنشاء مناطق جديدة. وفي الدورة التي عقدت قبل وقت قصير لوكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا الوسطى ومنظمة

ولا شك في أن انعدام الشفافية في التدابير التي تتخذها الأطراف الفاعلة ذات الصلة وعدم اليقين إزاء آفاق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ واعتماد برنامج عمل لمؤتمر نزع السلاح، وكذلك الفشل في تحقيق عالمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، هي بعض التحديات الفورية التي يجب علينا مواجهتها. غير أن علينا أيضاً مواجهة خطر انتشار الأسلحة النووية واستخدامها المحتمل من قبل أطراف فاعلة من غير الدول. وعليه، فإلى جانب البيانات التي ندلي بها، لا بد أن نقر بأن نزع السلاح النووي من ناحية وعدم الانتشار من ناحية أخرى، وهو ما ذكره ائتلاف البرنامج الجديد مراراً، هما وجهان لعملة واحدة، وأنا لن نحرز تقدماً في أحدهما دون الآخر بالنظر إلى الارتباط السياسي والأخلاقي والقانوني بينهما.

ولنعترف بأننا لا يمكن أن نطالب بالامتثال للتعهدات والالتزامات من بعض الأطراف وليس من الأطراف الأخرى، ولا يمكننا أن نختار بصورة انتقائية الالتزامات التي نرغب في الوفاء بها والالتزامات التي سنتجاهلها. وفي هذا الصدد، تشدد المكسيك مرة أخرى على ضرورة تنشيط معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٢، وتعرب المكسيك عن اقتناعها بأن هذا لن يتسنى إلا إذا أصبحت المعاهدة عالمية، وإذا كان هناك احترام كامل لأحكامها، بما في ذلك الأحكام التي تشير إلى استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، وإذا كان هناك احترام كامل للالتزامات التي قطعت في المؤتمرين الاستعاضيين لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وكما أشرت سابقاً، فإن المكسيك ترفض رفضاً قاطعاً التطبيق التمييزي لأحكام معاهدة عدم الانتشار أو التنفيذ الانتقائي لترتيباتها والتزاماتها.

وهي تحديدًا، منع الانتشار، ونزع السلاح، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وإضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، وتعزيز نظام الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتعزيز ضوابط التصدير، وبدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تشكل العناصر الأساسية لاستدامة نظام معاهدة عدم الانتشار في الأجل الطويل. وترحب تركيا بتصديق كولومبيا وماليزيا وباربادوس وجزر البهاما والجمهورية الدومينيكية وبالاو مؤخرًا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ودأبت تركيا على المشاركة بفعالية في مؤتمرات المادة الرابعة عشرة. وندعو جميع الدول، وخاصة الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة إلى التوقيع و/أو التصديق في وقت مبكر على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وستواصل تركيا الدعوة إلى بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي نعتبرها مفيدة في تقييد الانتشار الرأسي. كما نرحب بالقرار الذي اتخذته العراق مؤخرًا بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحن نتطلع إلى تصديق العراق على المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الإطار يسرنا أن نشهد زيادة المشاركة في إضفاء الطابع العالمي على صكوك نزع السلاح ومنع الانتشار، وخاصة من منطقتنا.

وتؤيد تركيا المقررات والقرار التي اتخذها مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وتمديدتها لعام ١٩٩٥ والوثيقة الختامية لمؤتمر معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٠. ونحن متفانون للامتثال الكامل لنظام معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقات الضمانات الشاملة والبرتوكولات الإضافية. ونؤكد على الدور الأساسي والفريد الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في التحقق من التزامات الدول بمنع الانتشار النووي وفي كفالة تطوير استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية من جانب البلدان التي تتطلع إلى تطوير قدراتها في هذا المجال. ونرحب بالنتائج المرضية التي

البحر الكاريبي، التي تولى رئاستها بلدي، وعقدت في مقر الوكالة في مدينة المكسيك الأسبوع الماضي، اقترحت الوكالة عقد اجتماع ثان للدول الأعضاء والدول الموقعة على معاهدات إنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك منغوليا، في أيار/مايو ٢٠٠٩. وسيعقد الاجتماع في نيويورك قبيل الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠ بهدف تحليل الإسهام الذي يمكن أن تقدمه المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تلك العملية التحضيرية وفي تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين المناطق.

ولذلك أدعو بصورة عاجلة جميع البلدان الأعضاء في تلك المناطق، التي تمثل أغلبية المجتمع الدولي، وغيرها من الدول المهتمة إلى تأييد ذلك الاقتراح والمشاركة الفعالة في ذلك الاجتماع. كما أبرز الدور الهام في هذه المبادرة الذي يتعين أن يضطلع به مكتب ممثل الأمم المتحدة السامي لشؤون نزع السلاح وأود مقدما أن أشكر السفير دوراتي على دعمه لهذا الهدف.

السيد إتنسيل (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): إن

تركيا تؤيد نزع السلاح العالمي والشامل وتدعم جميع الجهود نحو زيادة الأمن والاستقرار الدوليين من خلال تحديد الأسلحة ومنع الانتشار ونزع السلاح. وتركيا طرف في جميع الصكوك الدولية الرئيسية لمنع الانتشار ونظم مراقبة تصدير الأسلحة، وهي تود أن تشهد إضفاء الطابع العالمي على هذه التدابير وتنفيذها الفعال والمنسق وزيادة تعزيزها. وتكمن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في صميم هذه التدابير. وتركيا تعتبر معاهدة عدم الانتشار أساس نظام منع الانتشار النووي ونزع السلاح.

ونحن ملتزمون بالتنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار بجميع ركائزها الثلاث التي تعزز كل واحدة منها الأخرى،

وتعلق تركيا أهمية كبيرة على حل المسألة النووية الإيرانية من خلال الدبلوماسية. وسنواصل دعم وتسهيل هذه العملية. كما أن نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية يبقى أولوية إقليمية وعالمية. ونعتبر اتفاق ١٣ شباط/فبراير خطوة مهمة تجاه تحقيق هدف جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. وترحب تركيا باتفاق الولايات المتحدة - جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية حول تدابير التحقق من نزع السلاح النووي. وموافقة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على سلسلة من إجراءات التحقق تمثل تطورا إيجابيا نحو التحقق من أعمال كوريا الشمالية المتعلقة بترع السلاح النووي. وتأمل تركيا في التمكن من تهيئة الظروف لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعود إلى معاهدة عدم الانتشار النووي في أقرب وقت ممكن ولاستئناف الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

في الختام، تعرب تركيا، مثل العديد من البلدان الأخرى، عن قلقها من تدهور الحالة في مجال نزع السلاح والأمن الدولي في السنوات الأخيرة. ولذا فإننا نود إضافة صوتنا إلى الوفود التي تنادي بمرونة أكبر وإرادة سياسية، وهما أمران لازمان لإحراز تقدم في هذا المجال، وخاصة في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

السيد أحمد (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): يؤيد وفدي البيان الذي ألقته إندونيسيا نيابة عن حركة عدم الانحياز خلال المناقشة حول المجموعة المتعلقة بالأسلحة النووية. وأستغل هذه الفرصة لألقي الضوء على موقف بنغلاديش من المسألة.

تدور مداولاتنا في اللجنة الأولى في ظل خلفية من قلة التقدم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. وما فتئ العالم يواجه العديد من التحديات الناتجة عن

أحزمتها الدورة الثانية للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠١٠، التي عقدت في جنيف في الفترة من ٢٨ نيسان/أبريل إلى ٩ أيار/مايو ٢٠٠٨. كما ستسهم تركيا بفعالية في أعمال الوكالة الدولية للطاقة الذرية خلال فترة عمل تركيا الحالية في مجلس محافظي الوكالة. وترحب تركيا أيضا بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي تتوصل إليها بحرية بلدان المناطق المختلفة. وفي هذا السياق، نحن نؤيد من حيث المبدأ إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها ويمكن التحقق منها بفعالية في الشرق الأوسط.

وتؤيد تركيا تأييدا قويا الجهود الرامية إلى مساعدة مؤتمر نزع السلاح على استئناف دوره التفاوضي بوصفه المنتدى المتعدد الأطراف الوحيد في العالم لترع السلاح. وبعد عقد من حالة الجمود نرى أيضا أن الوقت مناسب لحل العقدة المستعصية. وخلال رئاسة تركيا لمؤتمر نزع السلاح في آذار/مارس الماضي، قدمت مجموعة عناصر توافقية، الوثيقة CD/1840، بالنيابة عن رؤساء المؤتمر لعام ٢٠٠٨. ومن حسن الطالع أن معظمهم موجودون هنا بعد ظهر هذا اليوم. وما زالت تركيا ترى أن أعضاء مؤتمر نزع السلاح قد يرغبون في اغتنام هذه الفرصة لبدء مفاوضات بشأن عقد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ولطرح أي مسائل يعتبرونها ذات صلة خلال عملية التفاوض.

وربما سيتخذ مؤتمر نزع السلاح في نهاية المطاف مبادرات جديدة في مجالات أخرى، بما في ذلك التقدم المتوازي على صعيد الضمانات الأمنية السلبية ومنع سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وتقدر تركيا الخطوات الإيجابية التي اتخذتها الدول النووية لمعاهدة عدم الانتشار باتجاه تقليص القوة النووية. ونصر على أنه يجب الحفاظ على هذا الزخم، وكذلك على الدور المتناقص للأسلحة النووية.

غير الحائزة على الأسلحة النووية بعدم استخدام الأسلحة النووية ضدها.

ونكرر دعوتنا اليوم لمؤتمر نزع السلاح باستئناف عمله الموضوعي اتساقا مع ما توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع من أن هناك واجبا بالسعي بحسن نية إلى إجراء واحتتام مفاوضات مؤدية إلى نزع السلاح النووي من جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. واسمحوا لي أن أشدد على كلمتي "حسن نية" هنا. فمن دون ذلك يتعذر التخلص من الجمود القائم والإعاقة في مفاوضات نزع السلاح النووي. ومن المؤسف أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تحقق امتثالا عالميا في الذكرى الثانية عشرة لاعتمادها. وتؤيد بنغلاديش الإعلان الوزاري الذي اعتمد خلال المؤتمر الأخير لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية الذي عقد في نيويورك على هامش الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة. وقد أعربنا عن دعمنا المتواصل لعملها على تحقيق عالمية المعاهدة. ومن دون دخول المعاهدة حيز النفاذ، يظل العالم مكانا أقل أمنا، وبالتالي نكرر ندائنا للدول التسع الباقية المذكورة في المرفق الثاني، والتي يشكل تصديقها شرطا أساسيا لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ونحث الآخرين جميعا على التقيد بوقف طوعي للتجارب النووية ريثما يتم ذلك.

على الرغم من نداءات المجتمع الدولي، لم تظهر الدول الحائزة على الأسلحة النووية الإرادة ولم تحقق تقدما يذكر نحو نزع السلاح. صحيح أن بعض الرؤوس الحربية القديمة أُلغيت. ولكن يبدو أن السبب وراء ذلك كان التحديث وليس رغبة في الوفاء بأي واجبات تفرضها المعاهدة. وزيادة على ذلك، يجري تطوير أصناف أحدث من الأسلحة وجعلها أكثر دقة. وغني عن القول إن هذه التدابير تزيد من التروع نحو استخدامها ولها عواقب خطيرة وسلبية في زعزعة الاستقرار. وندعو الدول الحائزة على الأسلحة

الأزمات الاقتصادية وشحة الغذاء وتغير المناخ والكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان. وإضافة إلى كل تلك الصعوبات، نواجه تحدي تقليص الخطر النووي. وبينما لا يزال الفرق بين الدول الحائزة على أسلحة نووية والدول غير الحائزة على أسلحة نووية في تزايد، فإن القلق ظل يراودنا من التهديد الناجم عن الأسلحة النووية. إن الإزالة التامة لتلك الأسلحة هي الضمان المطلق الوحيد في مواجهة تلك التهديد.

إن فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٥ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (معاهدة عدم الانتشار) في التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء سبب خيبة أمل كبيرة. ومن المقلق أن مؤتمر نزع السلاح، المحفل المتعدد الأطراف الوحيد لمفاوضات نزع السلاح، عجز منذ سنوات عن اعتماد برنامج عمل موضوعي. وبالمثل، فإن نظيره التداولي، هيئة نزع السلاح، ظلت مكبلة بقيود الانقصاصات العميقة بين أعضائها. وما ينقص في هذه الهيئات المهمة للأمم المتحدة هو الإرادة السياسية للتقدم، والإرادة للمشاركة في أية مفاوضات مجدية من دون وضع أية شروط مسبقة، والإرادة السياسية لتخليص هذا الكوكب في نهاية المطاف من تهديد الأسلحة النووية.

إننا نعتقد أن فشل مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار لم يضعف إنجازاتنا لعام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. وعلينا البناء على تلك النجاحات. وعلينا تنفيذ ما تم الاتفاق عليه. ولا تزال الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار عام ٢٠٠٠ من أجل التنفيذ المنهجي والتدريجي للمادة السادسة من المعاهدة تمثل نقطة مرجعية لعملية نزع السلاح. وهنا نشدد على الالتزام الذي لا رجعة فيه للدول الحائزة على الأسلحة النووية بالتخلص الكامل من ترساناتها النووية. ونشدد أيضا على تنفيذ الضمانات الأمنية، ولا سيما الالتزام بتقديم ضمانات للدول

الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زيمبابوي، ساموا، سري لانكا، سنغافورة، السودان، سورينام، غينيا، الفلبين، فنزويلا (جمهورية - البوليغرافية)، فييت نام، كمبوديا، كوبا، الكونغو، الكويت، كينيا، ماليزيا، ملديف، ميانمار، نيبال، هايتي.

يعالج مشروع القرار A/C.1/63/L.14 مسألة نزع السلاح النووي التي يوليها المشاركون في تقديم المشروع أولوية قصوى. ونرى أن استمرار وجود الأسلحة النووية يشكل أحد أكبر التهديدات على مستقبل البشرية. ويمكن لهذه الأسلحة أن تدمر الحضارة وكامل النظام الإيكولوجي للكوكب. وأمن أي دولة يمكن كفائه بدون الأسلحة النووية. والدليل على ذلك وجود بلدان تخلت طوعا عن الخيار النووي. وعلاوة على ذلك، يمكن لبلدين الدولارات التي تنفق على القوات النووية أن تخصص للتخفيف من شدة معاناة شعوب العالم من الفقر والجوع.

إن الضمانة الوحيدة لتفادي وقوع كارثة نووية هي الإزالة التامة للأسلحة النووية، وفي هذا الصدد، حددت محكمة العدل الدولية التأكيد على أن هناك التزام بالسعي بحسن نية إلى الانتهاء من المفاوضات بشأن نزع السلاح بجميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة. ومجمل القول إن كوكبنا سيكون أسلم وأمن بدون هذه الأسلحة. وسيتعزز السلم والأمن الدوليان أيضا بقدر كبير.

ويشارك في تقديم مشروع القرار جميع أعضاء رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، والعديد من بلدان حركة عدم الانحياز وغيرها. ولا أعتزم الإسهاب في تناول محتوى مشروع القرار بما أن جوهره يشبه بصورة أساسية جوهر القرارات المماثلة في السنوات السابقة. غير أنني أود أن أسلط الضوء على أن مشروع القرار هذا يتناول مسألة نزع

النووية إلى الامتثال لمبادئ الشفافية وعدم التراجع والتحقق، بينما تخفض من ترساناتها النووية. وتدعو بنغلاديش بقوة إلى القيام بكل ما يمكن القيام به لمنع حصول الأطراف من غير الدول على تلك الأسلحة. ونحث الجميع على أن يكونوا متيقظين وأن يتخذوا تدابير الضمانات في هذا الصدد.

إن لبنغلاديش مصداقية لا غبار عليها فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم الانتشار. وقد اخترنا عن وعي ومن دون قيد أو شرط أن نبقي دولة غير حائزة على الأسلحة النووية. وكنا أول دولة مذكورة في المرفق الثاني في جنوب آسيا توقع وتصدق على المعاهدة. كما أننا طرف في معاهدة عدم الانتشار، وقد عقدنا اتفاقات ضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية. ونعتقد أن كل هذا يمثل شهادة وافية على التزامنا الثابت والدستوري بأهداف نزع السلاح وعدم الانتشار.

في الختام، نكرر دعوتنا إلى إنشاء المزيد من المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في جنوب آسيا والشرق الأوسط. ونود أن نقنع الدول الحائزة على الأسلحة النووية كافة وبلا استثناء بأن تبعد عن هذا الخيار المميت، وأن تنضم إلى نظام معاهدة عدم الانتشار. فلنجعل من هذا العالم كوكبا خاليا من الخطر النووي من أجل مواطنينا ومواطنينا.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن

لممثل ميانمار ليعرض مشروع القرار A/C.1/63/L.14.

السيد لوين (ميانمار) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني

أن أعرض مشروع القرار المعنون "نزع السلاح النووي"، والوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.14، تحت البند الفرعي (ت) من البند ٨٩ من جدول الأعمال، نيابة عن المشاركين في تقديمه وهم: الأردن، إندونيسيا، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، تايلند،

النووية هو أن تنفذ الدول الحائزة للأسلحة النووية بإخلاص واجبتها بموجب المادة السابعة، على النحو الوارد في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ويعرب وفد بلدي مجددا عن إيمانه بهدف نزع السلاح النووي من أجل إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية. ويجب أن تسهم الدول الحائزة للأسلحة النووية بقسطها من خلال إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي، بينما ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تبقى ثابتة على التزامها بعدم الانتشار.

وفي هذا الصدد، يقر وفد بلدي بإنجاز الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بموجب معاهدة موسكو المتمثل في تخفيض نشر الأسلحة النووية الاستراتيجية إلى مستوى يتراوح بين ١٧٠٠ و ٢٠٠٠ بحلول عام ٢٠١٢. كما يرحب بالمناقشات الثنائية الجارية لمتابعة المعاهدة الحالية بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، التي تنتهي صلاحيتها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩. وتأمل جمهورية كوريا أن يواصل البلدان حوارهما، بالنظر إلى أهميته بالنسبة للأمن الدولي. كما نرحب بإعلان المملكة المتحدة وفرنسا مؤخرا عن التدابير التي اتخذتها من جانب واحد للحد من الأسلحة النووية. فهذا سيسهم في بناء الثقة من خلال نشر خططتهما للحد من الأسلحة النووية علنا.

وفي هذا الصدد، نقدر بادرة الشفافية التي اتخذتها فرنسا مؤخرا بدعوة خبراء دوليين لمراقبة تفكيك مرافق إنتاج المواد الانشطارية في بيلرات وماركول. ويجب ألا يغيب عن البال أن أي تحسين نوعي للأسلحة النووية وأي استحداث لأنواع متطورة يتنافيان مع الالتزام بالعمل على تحقيق نزع السلاح النووي بحسن نية.

السلاح النووي بصورة شاملة، وعلى أننا ندعو بموجب مشروع القرار هذا، إلى التنفيذ التام والفعال للخطوات العملية الـ ١٣ صوب نزع السلاح النووي الواردة في الوثيقة الختامية للمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويأمل وفد بلدي أن يحظى مشروع القرار بالتأييد القيم من الدول الأعضاء.

السيد إيم هان - تايل (جمهورية كوريا) (تكلم

بالإنكليزية): منذ اعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هنا في الجمعية العامة قبل ٤٠ سنة، شكلت المعاهدة اللبنة الأساس للنظام العالمي لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي. والأركان الثلاثة التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي نزع السلاح النووي، وعدم انتشار الأسلحة النووية، واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، يعزز بعضها بعضا، وينبغي النهوض بها بصورة متوازنة. والحفاظ على توازن دقيق بين هذه الأركان الثلاثة حيوي لصون مصداقية نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، كانت دورة عام ٢٠٠٨ للجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي عقدت في أيار/مايو الماضي، مفيدة من ناحية أن الدول الأطراف في معظمها تشاطرت الرأي بأن نجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ حاسم لمستقبل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونظام عدم انتشار الأسلحة النووية.

وتقع المسؤولية الرئيسية عن نزع السلاح النووي على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية. ورغم ما أحرز من تقدم كبير حتى الآن في تخفيض الترسانات النووية، لا تزال الدول النووية الخمس تمتلك ٢٦٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية. كما تقوم فجوة تصورية كبيرة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وأفضل سبيل لسد هذه الفجوة واستعادة الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة

قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، واستئناف كوريا الشمالية لتدابير التعطيل. وتأمل حكومة جمهورية كوريا أن تسهم هذه التدابير في المضي قدماً بعملية المحادثات السداسية بغية تحقيق تخلي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن الأسلحة النووية والبرامج النووية وفقاً لبيان ١٩ أيلول/سبتمبر المشترك. ولهذا الغرض، ترحو حكومة جمهورية كوريا من المجتمع الدولي أن يقدم دعمه الثابت والمتواصل.

وسيكون المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ مناسبة لإيجاد سبل واقعية وعملية لتنشيط عملية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالتفكير ملياً في تطور الحالة الدولية على مدار الأعوام العشرة الماضية، ونجاح المؤتمر أمر حاسم لمصادقية نظام المعاهدة. ويأمل وفد بلادي بصدق أن تكون الدورة الثالثة للجنة التحضيرية للمعاهدة العام القادم نقطة انطلاق نحو بلوغ هذا الهدف المهم.

السيد الحاج علي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): من الصعب حقاً تناول موضوع نزع السلاح النووي عقب سلسلة من الأحداث التي ما زالت تؤثر سلباً على العملية المتعددة الأطراف لترع السلاح. وما يشكل مصدر قلق كبير بالنسبة لنا، الانتكاسات المتتالية التي شهدتها المؤتمر الاستعراضي الأخير لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وكذلك دورة هيئة نزع السلاح ٢٠٠٦-٢٠٠٨، والسلبية التي تؤثر على عمل مؤتمر نزع السلاح وانعدام فرص دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ.

وفي هذا السياق وبالنظر إلى غياب الإرادة السياسية اللازمة للنجاح في تحقيق الأهداف النابعة من المادة السادسة في معاهدة عدم الانتشار النووي والقرارات التي اتخذها المؤتمران الاستعراضيان للمعاهدة في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، فإن ثمة مخاطرة بتعريض الآمال التي راودتنا على مدار العقود الثلاثة الماضية في إرساء القواعد لمنظومة الأمن الجماعي التي

ويشكل البدء بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مهمة أخرى تنتظر منا أن نتخذ بشأنها إجراء حاسماً. وتناشد جمهورية كوريا الدول التي لم تصادق بعد على المعاهدة - لا سيما دول المرفق الثاني التسع المتبقية - أن تفعل ذلك فوراً، كما تشدد على أهمية الإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية إلى أن تدخل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. والواقع أن التفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هو الخطوة المنطقية صوب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا لمنع انتشار الأسلحة النووية فحسب وإنما أيضاً لترع السلاح النووي. ويعتقد وفد بلادي أن الوقت قد حان للبدء بمفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح، ويدعو جميع أعضاء مؤتمر نزع السلاح إلى إبداء مزيد من المرونة والإرادة السياسية لاعتماد برنامج عمل، حتى يتسنى البدء بمفاوضات لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن. كما نحث جميع الدول المعنية على إعلان واحترام وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لاستخدامها في صنع الأسلحة، ريثما تدخل معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ.

وفيما يتعلق بالمسألة النووية لكوريا الشمالية، واصلت جمهورية كوريا جهودها للتوصل إلى حل شامل للمسائل النووية لكوريا الشمالية في إطار المحادثات السداسية. ويكتسي إيجاد حل سلمي للمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أهمية حيوية لكفالة سلام وازدهار دائمين في شبه الجزيرة الكورية وجنوب شرقي آسيا، فضلاً عن استدامة سلامة نظام عدم الانتشار.

وترحب حكومة جمهورية كوريا بإعادة المحادثات السداسية الأطراف إلى مسارها الصحيح من خلال الاتفاقات التي أبرمت مؤخراً بشأن التحقق، والإجراء الذي اتخذته الولايات المتحدة بعدئذ برفع اسم كوريا الشمالية من

للاسلحة النووية هي الضمان الحقيقي الوحيد لأمن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية وللدول الحائزة لأسلحة نووية على السواء.

في غضون ذلك، فإن من حق الدول غير الحائزة لأسلحة نووية غير المشروط أن تستفيد من الضمانات التي تحظر استخدام الدول النووية للأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضدها تحت أي ظرف وفي جميع الظروف. ولكي تكتسب هذه الضمانات مصداقية، يجب تدوينها في صك ملزم قانوناً. وتشكل هذه الضمانات الأمنية عنصراً أساسياً في توازن نظام عدم الانتشار وتساعد على تصحيح اختلالات وعيوب معاهدة عدم الانتشار النووي. كما أنها تستهدف تعزيز مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع.

وبتلك الروح أيضاً، ننظر إلى إقامة مناطق خالية من الأسلحة النووية باعتبارها سبيلاً فعالاً لتعزيز نظام عدم الانتشار ولدعم الجهود المبذولة لإعطاء مضمون حقيقي لأعمال نزع السلاح النووي، وأداة مهمة تسهم في بلوغ الهدف الرئيسي المتمثل في بناء السلام والأمن على المستويين الإقليمي والدولي. ولقد أحطنا علماً كما ينبغي بالتزام القوى النووية بإزاء الضمانات الأمنية النابعة من نظام المناطق الخالية من الأسلحة النووية.

لكن لا بد أن أشير إلى أن بلدي ينتمي إلى منطقة دون إقليمية تمتد عبر المنطقة الأفريقية، التي ما زالت تعمل للحصول على التصديقات المطلوبة لدخول معاهدتها حيز التنفيذ، وإلى منطقة الشرق الأوسط، حيث أصبح إبرام معاهدة أمراً غير واقعي. بمرور الأعوام. وتعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار النووي ضروري لأنه يتماشى مع التقدم الكبير في مجال نزع السلاح النووي. ومن المحتمل لأي مجهود يهدف إلى ضمان استمرار الاحتلال بين الاثنين أن يغذي الشكوك التي تولدها النهج أحادية الجانب. ولا يمكن أن

نأمل جميعاً أن نراها، لخطر شديد. ويتيح عقد المؤتمر الاستعراضي القادم للمعاهدة في عام ٢٠١٠، فضلاً عن الدورة التحضيرية الثالثة في أيار/مايو المقبل، فرصة حقيقية لنا لتنشيط الإطار المتعدد الأطراف للقيام بعمل متضافر في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي، الذي ما زال يشكل الأولوية القصوى، ولإيجاد حلول شاملة ودائمة لمسائل نزع السلاح وعدم الانتشار.

واليوم لا يوجد مبرر لاستمرار الإشارات إلى مبادئ بالية تحول دون مضي عملية نزع السلاح النووي قدماً. ومن المحتمل أن يؤدي مبدأ الردع النووي والتطوير الكيفي لأنواع جديدة من الأسلحة إلى إشاعة أجواء عدم الثقة وزيادة تأجيج سباق التسلح. ومن الواضح تماماً أن العمل المعقد بشأن نزع السلاح يتطلب بذل جهود كبيرة للتغلب على تلك العقبات التي تعرقل تحقيقه. غير أن ثمة هدفاً في متناول أيدينا ما دامت الإرادة السياسية الحقيقية للدول، وللدول النووية على وجه الخصوص، هي السائدة، ألا وهو حمل العمل المشترك الهادف إلى إعادة إطلاق النقاش حول هذه المسألة من جميع جوانبها. ويتطلب هذا العمل منا اتباع نهج استراتيجي من شأنه إنهاء مبدأ الردع النووي وتنفيذ الالتزامات التي تعهدت الدول النووية بها على نحو قاطع بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي بإزالة الكاملة لترساناتها النووية من خلال البدء بمفاوضات بحسن نية للتخلص من الأسلحة النووية تماماً.

وفي هذا الصدد، تشكل الخطوات العملية الـ ١٣ لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي المعتمدة خلال المؤتمر الاستعراضي السادس جزءاً من برنامج عمل حقيقي يرسم الطريق نحو نزع السلاح ويدعم الرغبة القوية للبشرية بأسرها في رؤية العالم وقد خلا من أسلحة الدمار الشامل نهائياً، وفي رؤية تفكيك الترسانات النووية على وجه الخصوص. ونحن مقتنعون بأن الإزالة الكاملة

النووية السابق في سيمييالاتينسك بكازاخستان. بمشاركة أكثر من ١٠٠ خبير ومراقب من جميع أنحاء العالم. والتدريب ذو أهمية حاسمة لإعداد مبادئ توجيهية عملية لتفتيشهم الموقعي وللإعداد للقيام بتدريب ميداني على تفتيش موقعي كامل في عام ٢٠١٢. وهذا التدريب الميداني حدث مهم لكازاخستان، وهي بلد أظهر عن اقتناع التزامه بسياسات نزع السلاح ويشترك بنشاط في تعزيز نظام عدم الانتشار. وكان التخلي عن الترسانة النووية الخيار الطبيعي الوحيد لبلد عانى الأمرين من التجارب النووية.

ونعلم اليوم أنه، خلال فترة ٤٥ عاما تقريبا لتشغيل موقع التجارب النووية في سيمييالاتينسك، تم إجراء ٤٥٩ تفجيرا نوويا، بما في ذلك ١١٣ تفجيرا أجريت في الجو، وعرض للإشعاع أكثر من ٥٠٠ ٠٠٠ شخص. ونتيجة للتجارب النووية لم تتضرر حياة السكان وصحتهم فحسب بل تضررت أيضا البيئة في منطقة واسعة. واليوم، أصبح موقع التجارب في سيمييالاتينسك يعمل بوصفه إسهاما فريدا لكازاخستان في منع الانتشار، وتوفير الأمن العالمي وتنفيذ أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتستخدم البنية التحتية للموقع في مشروع منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبطريقة جعلته يصبح بشكل متزايد أرضا للسلام الدولي، وموقعا محايدا لتسوية المسائل الحساسة في ميدان منع انتشار الأسلحة النووية.

إن كازاخستان تدعو إلى حظر جميع التجارب النووية، بما في ذلك ما يسمى بالتجارب السلمية. ونشاط الرأي الذي مفاده أن من المستحيل عمليا تحديد ما إذا كان التفجير النووي جرى لأغراض سلمية أو عسكرية. وبناء على ذلك، قد تنشئ تلك التفجيرات ثغرة لانتشار الأسلحة النووية. واليوم، لا توجد اليوم إجراءات ثابتة لتحقيق في هذا المجال. وعلاوة على ذلك، لا يوجد دليل على فائدة التفجيرات النووية للأغراض السلمية بدلا من عمليات

توفر المبادرات الهادفة إلى تعزيز نظام عدم الانتشار النووي وحدها رداً جماعياً على التهديد العالمي الذي يشكله استمرار وجود الأسلحة النووية. ولا يمكن أن يكون منع الانتشار، وكذلك المبادرات الرامية إلى تعزيز تدابير عدم الانتشار، ذريعة لمنع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي من الاستخدامات السلمية للطاقة النووية في أغراض التنمية.

السيدة أيتيموفا (كازاخستان) (تكلمت

بالإنكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي آخذ فيها الكلمة في هذه اللجنة، اسمحوا لي بالانضمام إلى المتكلمين السابقين في تهنئة الرئيس على تولته منصبه الرفيع، متمنية له النجاح في توجيه عمل هذه الهيئة. كما أعرب عن تقديرنا للعمل الذي أداه السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، وهيئة مكتبه.

ألقى وفد قيرغيزستان في وقت سابق من هذا الأسبوع بياناً شاملاً عن موضوع الأسلحة النووية نيابة عن الدول الخمس الأطراف في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ويؤيد وفد بلادي ذلك البيان. ومن ثم، أود التطرق إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التي تمثل وستكون أحد أهم صكوك الأمن العالمي. لقد وقعت كازاخستان المعاهدة في عام ١٩٩٦ وتؤيد دخولها حيز التنفيذ مبكراً. والتزمنا بالبيان الوزاري المشترك بشأن المعاهدة الذي اعتمد في الاجتماع الوزاري المعقود في ٢٤ أيلول/سبتمبر من هذا العام في نيويورك. ويشترك بلدنا بصورة نشطة في جميع البرامج الرئيسية داخل منظمة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وكما ذكر السيد تيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أمس في حلقات النقاش، فقد أُجري تمرين ميداني متكامل واسع النطاق في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ في موقع التجارب

ويشرفني أن أتولى رسمياً اليوم عرض مشروع قرارين هامين معنونين "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط" و "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، على الترتيب.

إن مشروع القرار المعنون "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في منطقة الشرق الأوسط"، الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.1، يتسم بنفس لغة قرار الجمعية العامة ١٨/٦٢ الذي اتخذ العام الماضي بتوافق الآراء في إطار نفس البند من جدول الأعمال ولم يستكمل سوى من الناحية التقنية. ويتناول مشروع القرار أحد أهم الأهداف المتوخاة منذ عام ١٩٧٤ كوصفة لإحلال السلام الدائم والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط. وهو يمثل على السواء رؤية إقليمية ودولية لمستقبل الشرق الأوسط ويطرح ضرورة بناء الثقة والثقة المتبادلة بين دول المنطقة بالرغم من وجود التزامات غير متوازنة في المجال النووي. وفي الواقع فإن رؤيتنا لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية رؤية صادقة ويعززها الاتفاق الجماعي والأهداف السامية التي حافظنا عليه وحميناه في هذا القرار خلال جميع تلك الأعوام. ونحن نتطلع إلى مواصلة اعتماد مشروع القرار بالإجماع من أجل تجديد عزمنا المشترك على الوفاء بأهداف مشروع القرار وتحقيق إنشاء منطقة أكثر استقراراً وأماناً وأكثر أمناً في الشرق الأوسط لجميع شعوبها بدون استثناء.

ويمثل مشروع القرار الثاني، الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.2 والمعنون "خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط"، نفس النص بدون تغيير لقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٢ الذي اتخذته في إطار نفس البند من جدول الأعمال واستكمل تقنياً لتقديمه في هذه الدورة. وكما هو الحال تقليدياً، قدمت مصر مشروع القرار وشاركت في تقديمه الدول العربية الأخرى الأعضاء في جامعة الدول العربية. وهذه الدول هي الأردن، الإمارات العربية المتحدة، البحرين،

المحاكاة الحاسوبية. وفي هذا الصدد، نحن نعتقد أن التخلي عن تلك التفجيرات لن يؤثر على استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

ولعل اللجنة تدرك أنه، خلال وجود الاتحاد السوفياتي، تم إجراء ٢٣ تفجيراً نووياً سلمياً تحت الأرض على أرض كازاخستان. ولا شك أن هذه التفجيرات ألحقت ضرراً هائلاً بصحة الإنسان وبيئته. وبدأ حالياً التنفيذ العملي للمبادرة الرامية إلى إنشاء بنية تحتية عالمية للطاقة النووية في إطار منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وأصبحت كازاخستان طرفاً في المركز الدولي لتخصيب اليورانيوم الذي أنشئ في أنغارسك في روسيا. وهذا إسهام عملي في إنشاء آليات لتطوير الطاقة النووية وتوفر برامجها إمداداً ثابتاً بالوقود النووي على أساس التعاون الدولي، مما يقدم لنا بديلاً عن انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة.

إن كازاخستان، بوصفها بلداً يسهم في نزع السلاح النووي العالمي ويمثل امتثالاً صارماً لالتزامه بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤكد مجدداً على موقفها القوي من أحل الحظر العام والكامل للتجارب النووية وهي تدعو جميع الأطراف المعنية إلى بذل أقصى الجهود نحو بلوغ بدء النفاذ المبكر لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة

لممثل مصر ليتولى عرض مشروع القرارين A/C.1/63/L.1 و A/C.1/63/L.2.

السيد علي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): أود أن

أعلن تأييدي للبيانين اللذين أدلى بهما في وقت سابق في إطار مجموعة الأسلحة النووية ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز وممثل لبنان بالنيابة عن المجموعة العربية.

قتل وتدمير، ولا تميز بين البشر والحجر، وتأتي على الأخضر واليابس. ليس ذلك فحسب، بل إن أثر استخدامهما التدميري يستمر لعقود طويلة. لذلك، فإن دولة قطر أخذت على عاتقها الانضمام إلى اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، وكذلك اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تدعو دولة قطر إلى دخولها حيز التنفيذ والتقييد المبكر بها. وإن دولة قطر أيضا من الدول التي تنادي بضرورة إيجاد صك دولي لحظر الأسلحة النووية، لأن ذلك يتماشى مع الهدف النهائي لمعاهدة عدم الانتشار. بموجب إحدى عملياتها الرئيسية، وهي نزع السلاح النووي، لخلاص المجتمع الدولي من أخطار هذا السلاح الفتاك. كما تدعم دولة قطر جميع القرارات التي تؤدي إلى تعزيز الأمن والسلم الدوليين من خلال تجنب أخطار الأسلحة النووية، ومنها على سبيل المثال مشاريع القرارات المتعلقة بمتابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها، وباستعمال الأسلحة التي تحتوي على اليورانيوم المستنفد، وبإعطاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية ضدها، وبإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ومشاريع قرارات أخرى.

تقوم دولة قطر بالتعاون مع مكتب شؤون نزع السلاح بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتقديم تقارير موضوعية حول تنفيذ التزاماتها بموجب تلك القرارات. وإنه لمن دواعي سرورنا أن كشف البيانات التي عرضها قبل يومين السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح، تشير أيضا إلى تعاون دولة قطر في تقديم تلك التقارير.

وتدعم دولة قطر جميع القرارات المتعلقة بإنشاء المناطق الخالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك في الشرق الأوسط. وتدعو دولة قطر إلى بلوغ هذا الهدف عبر انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار، تنفيذًا لقرار مؤتمر

تونس، الجزائر، جزر القمر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جيبوتي، السودان، العراق، عمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، اليمن.

ونرى أن انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع أنشطتها ومنشآها النووية للنطاق الكامل لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية سيحقق العالمية التي طال انتظارها لمعاهدة منع الانتشار في الشرق الأوسط وسيبرز على نحو إيجابي مجموعة واسعة من النظم الدولية لنزع السلاح ومنع الانتشار وتحديد الأسلحة. كما أنه سيعالج احتلالا جديا في التزامات نزع السلاح النووي بين دول المنطقة، مما يمثل حالة لا يمكن استدامتها ويمكن بسهولة أن تشعل سباق تسلح ولا تجلب إلى منطقتنا سوى الفوضى.

وفي العام الماضي، حظي القرار ٥٦/٦٢ بشأن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط بتأييد ١٧٠ دولة في الجمعية العامة. ونأمل أن يستمر فعلا هذا التأييد الدولي الكبير وأن يزداد هذا العام ونحن ندعو بعض الدول التي صوتت معارضة للقرار أو امتنعت عن التصويت عليه العام الماضي إلى الانضمام إلى المجتمع الدولي في تأييد مشروع قرار هذا العام. وفي الواقع، فإن خطر الانتشار النووي في الشرق الأوسط خطر يتطلب عزمًا قويًا والتزامًا من المجتمع الدولي بأسره.

السيد السبيعي (قطر): سيدي الرئيس، أقدم إليكم بالتقدير على جهودكم التي تبذلونها إبان توليكم رئاسة أعمال اللجنة الأولى المعنية بترع السلاح والأمن الدولي. وأعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا.

يعد بند الأسلحة النووية من أهم البنود في جدول أعمال آلية نزع السلاح والأمن الدولي، نظرا لكونها وسائل

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطى الكلمة لممثل الهند ليعرض مشاريع القرارات A/C.1/63/L.15 و A/C.1/63/L.16 و A/C.1/63/L.34.

السيد سينغ (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يسرني أن أرى الرئيس يدير المناقشة المواضيعية بشأن الأسلحة النووية. وتؤيد الهند البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ما انفكت الهند تولي أولوية قصوى لهدف نزع السلاح النووي. سواء باعتبار ذلك موقفا وطنيا أو بصفتها عضوا في حركة عدم الانحياز. وقد كرر رئيس الوزراء، مانموهان سينغ، في الخطاب الذي ألقاه خلال الدورة الثالثة والستين للجمعية العامة في ٢٦ أيلول/سبتمبر من هذا العام، اقتراح الهند المتعلق بإبرام اتفاقية تحظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية، وتنص على إلزاتها الكاملة ضمن إطار زمني محدد (انظر A/63/PV.12، صفحة ١١).

ونذكر بأن الوثيقة الوحيدة بشأن نزع السلاح التي اعتمدها المجتمع الدولي بتوافق الآراء، أي الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، أولت الأولوية القصوى لتحقيق هدف نزع السلاح النووي. ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الثلاثين لعقد الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وأود أن أعرب عن تقديرنا للممثل السامي لشؤون نزع السلاح على إبرازه بعض النقاط الهامة من الوثيقة الختامية التي اعتمدها الدورة الاستثنائية الأولى.

ونحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لخطة العمل من أجل إقامة نظام عالمي خال من الأسلحة النووية والعنف، التي قدمها رئيس وزراء الهند راجيف غاندي إلى الأمم المتحدة عام ١٩٩٨. وقد كان البيان معلما تاريخيا في

استعراض وتمديد المعاهدة لعام ١٩٩٥، الذي تم التأكيد عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، وكذلك عملا بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

إن انضمام إسرائيل للمعاهدة سيعزز الثقة والتعاون المفقودين في الشرق الأوسط. ولهذا السبب، فإننا نعتبر أن عدم التقيد بتنفيذ هذا الالتزام من قبل بعض الدول يؤدي إلى إحباط نجاح الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. إذ أنه يرسل إشارات خاطئة تؤدي إلى تقويض مصداقية المعاهدة، ويأتي هذا، مع الأسف، بدون بذل بعض الأطراف الفاعلة جهودا كافية للدفع قدما بعالمية معاهدة عدم الانتشار. وفي نفس الوقت تقوم تلك الأطراف بتوجيه اتهامات إلى دول أعضاء في معاهدة عدم الانتشار بعدم التقيد بالتزاماتها بموجب المعاهدة. إن هذا النهج التمييزي لا يساعد على تحقيق السلم والأمن الدوليين.

وتؤكد دولة قطر على الحق الكامل للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية. وتؤكد على تعزيز دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وضرورة حيادها واستقلالها وأدائها للمهام المناطة بها بموجب نظامها الأساسي. لذلك، فإنه من غير المناسب أن يتم الزج في أعمال هذه اللجنة بمسائل خلافية ما زالت قيد التحقق من جانب الوكالة بدون الوصول إلى نتائج نهائية ذات مصداقية. كما تؤكد دولة قطر على مبدأ حل الخلافات حول القضايا النووية بالطرق السلمية، بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وهو المبدأ الذي أقرته قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة في الدوحة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

وشارك نحو ٢٠٠ خبير في المؤتمر. وقال رئيس الوزراء، مانغوهان سينغ، لدى افتتاح المؤتمر: "لقد كانت خطة عمل راجيف غاندي عرضاً شاملاً لنهج الهند صوب نزع السلاح العالمي، وجسدت الاستمرارية في طريقة تفكيرنا". وأعرب عن الأمل في أن توافق دول أخرى على إجراء حوار بشأن هذه الاقتراحات وأن تنضم إلينا في الالتزام بنزع السلاح النووي.

وعلى مر السنين، نادى مجموعات وهيئات دولية عديدة بترع السلاح النووي، بما في ذلك الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومحكمة العدل الدولية، والبرلمانات الوطنية للعديد من البلدان. وحظي هدف إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية بدعم شخصيات مرموقة مثل هنري كيسنجر، وجورج شولتز، ووليام بيرى، وسام نين، وكلهم معروفون بخبرتهم في هذا المجال. واتخذت حكومة النرويج مبادرة استضافة مؤتمر دولي كبير في أوسلو في شباط/فبراير من هذا العام. وأطلقت حكومتا أستراليا واليابان مبادرة أخرى تركز على نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وأصدرت بلدان مثل فرنسا والمملكة المتحدة إعلانات رفيعة المستوى تطالب فيها بنزع السلاح النووي.

وعلى الرغم من ضرورة مناقشة مزايا ومساوئ مختلف الاقتراحات، يجب أن نقر بأن تحول اتجاهات الرأي العام المستنير تنحو الآن بشكل أقوى نحو تأييد نزع السلاح النووي. ويتيح هذا الأمر للجمعية العامة للأمم المتحدة فرصة لبناء زخم سياسي جديد، ويتيح لآلية الأمم المتحدة لنزع السلاح إمكانية تحقيق الاتساق والتكامل والتوافق في الآراء على الصعيد العالمي بشأن سبيل المضي قدماً. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً على أهمية عقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة المكرسة لنزع السلاح، وهو موقف تؤيده جميع بلدان حركة عدم الانحياز.

السعي العالمي إلى نزع السلاح. وتبدأ خطة العمل بالعبارات التالية، التي لا تزال صالحة حتى اليوم:

"تقف البشرية في منعطف تاريخي. وقد عاش العالم فترة طويلة أكثر مما ينبغي تحت هاجس الفناء. والأسلحة النووية تهدد بالقضاء على الحضارات الإنسانية وعلى كل ما بناه بنو البشر بجهد جهيد على مدى آلاف السنين. وإن الدول الحائزة للأسلحة النووية، شأنها في ذلك شأن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، تتعرض لخطر هذه المحرقة. ولا بد من إزالة الأسلحة النووية." (A/S-15/12، المرفق الأول، الفقرة ١)

وقد أثبتت خطة العمل أنها إطار شامل للسعي إلى إجراء مفاوضات للتوصل إلى التزام ضمن فترة زمنية محددة بإزالة الكاملة للأسلحة النووية، بغية إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية وقائم بصورة راسخة على نبد العنف. ولا تزال خطة العمل إلى حد بعيد أشمل مبادرة فيما يتعلق بترع السلاح النووي. ولا تزال عناصرها الأساسية صالحة: أولاً، التزام ملزم قانوناً من جانب جميع الدول بإزالة الأسلحة النووية بصورة تدريجية؛ ثانياً، مشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية في عملية نزع السلاح النووي. كما يجب على جميع الدول الأخرى أن تشارك في هذه العملية؛ ثالثاً، إبداء حسن النية وبناء الثقة من خلال إحراز تقدم ملموس صوب الهدف المشترك؛ ورابعاً، تغيير النظريات والسياسات والمؤسسات لاستدامة عالم خال من الأسلحة النووية.

وقد عُقد في ٩ و ١٠ حزيران/يونيه من هذا العام مؤتمر دولي في نيودلهي للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين لخطة عمل راجيف غاندي. وأدلى بالكلمة الرئيسية السيد سيرجيو دوارتي، الممثل السامي لشؤون نزع السلاح.

إلى استعراض المذاهب النووية واتخاذ خطوات فورية وعاجلة للتقليل من مخاطر استعمال الأسلحة النووية بشكل غير مقصود وعارض، بوسائل منها إلغاء حالة الاستنفار النووي وإلغاء الاستهداف بالأسلحة النووية، ويطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تتخذ التدابير الضرورية للحد من الأخطار النووية.

وتعرض الهند بالنيابة عن المقدمين، كما في السنوات الماضية، مشروع قرار بعنوان "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل"، وهو يرد في الوثيقة A/C.1/63/L.34. ويسلط مشروع القرار المذكور الضوء على مخاوف المجتمع الدولي ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى اتخاذ التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من اقتناء أسلحة الدمار الشامل. ويشدد على ضرورة أن يكون الرد الدولي على هذا الخطر على كل من الصعيد الوطني والمتعدد الأطراف والعالمي. وهذا العام، تم استكمال مشروع القرار ليأخذ بعين الاعتبار المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي التي اشترك في القيام بها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة. كما يضم بعض مقترحات للتحسين في الفقرة ٣ من المنطوق والفقرة ٥ من المنطوق لتوفير الوضوح بشأن مسألة التدابير الوطنية.

ونرجو أن تلقى مشاريع القرارات هذه أوسع نطاق ممكن من الدعم. وعلى غرار القرارات المماثلة في السنوات الماضية، نرجو أن يعتمد مشروع القرار بشأن "تدابير لمنع الإرهابيين من حيازة أسلحة الدمار الشامل" بتوافق الآراء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل سويسرا ليقوم بعرض مشروع القرار A/C.1/63/L.5.

السيد سترويلي (سويسرا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بنبرة إيجابية. والواقع أن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية قد بذلت جهوداً جديرة بالإشادة لتحسين الشفافية

وباعتبار مؤتمر نزع السلاح الحفل التفاوضي المتعدد الأطراف الوحيد بشأن نزع السلاح، فإنه يتحمل عبئاً ثقيلاً من أجل إحراز التقدم بشأن نزع السلاح النووي. وتكمن الأولوية الأولى في التعهد بالتزامات ملزمة، اقترانا بإجراء مفاوضات على خطوات محددة تحد من التهديد النووي على الصعيد العالمي، وتزيله في آخر المطاف بصورة يمكن التحقق منها ولا يمكن الرجوع فيها، بحيث لن تتمكن أي دولة من ادعاء الأمن الحصري استناداً لحيازتها للأسلحة النووية. والواقع أن إنشاء عالم خال من الأسلحة النووية سيعزز أمن الجميع.

وعلى غرار ما قامت به الهند في السنوات السابقة، فإنها ستعرض عدداً من مشاريع القرارات. أولاً، أود أن أعرض بالنيابة عن البلدان المقدمة مشروع القرار المعنون "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.15. ويجسد مشروع القرار هذا إيمان مقدميه بأن وضع صك متعدد الأطراف، وعالمي، وملزم قانوناً، يحظر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية، سيسهم في الحد من التهديد النووي وإيجاد بيئة مواتية لإجراء المفاوضات بشأن اتفاق لحظر الأسلحة النووية. وهكذا، سيشكل تدبيراً مؤقتاً هاماً ريثما نتوصل إلى اتفاق على عملية تدريجية لإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ويجدد منطوق مشروع القرار مناشدة مؤتمر نزع السلاح البدء بمفاوضات للتوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقية دولية تحظر استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية تحت أي ظرف كان.

ويشرفني أيضاً أن أعرض مشروع القرار المعنون "تخفيض الخطر النووي" بالنيابة عن مقدميه. ويسلط مشروع القرار المذكور الضوء على أن وضع الأسلحة النووية في أقصى حالات الاستنفار ينطوي على قدر غير مقبول من المخاطرة باستعمالها بشكل غير مقصود أو عارض، مما قد تترتب عليه عواقب كارثية. ويدعو منطوق مشروع القرار

الانتشار. يضاف إلى ذلك أن الاستمرار في عرقلة اعتماد برنامج عمل في مؤتمر نزع السلاح يعني أنه لم يتم إحراز أي تقدم صوب إجراء مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونحث الدول على التغلب على الجمود الراهن والدخول في مفاوضات بدون شروط مسبقة. أما عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فنرجو أن تدخل هذه المعاهدة أخيرا حيز التنفيذ في المستقبل القريب. وما زالت تسع دول من الدول الـ ٤٤ المذكورة في المرفق ٢ بالمعاهدة لم تصدق عليها. وتدعو سويسرا هذه الدول إلى التصديق على هذه المعاهدة دون إبطاء.

وتخطط سويسرا علما أيضا بأن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، الدولتان اللتان تملكان أكبر الترسانات النووية، لم تتمكنتا حتى الآن من الاتفاق على متابعة لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية التي ينتهي أجلها في نهاية ٢٠٠٩. ويرجو بلدي ألا تبعث المناقشات بإشارات إيجابية إلى المجتمع الدولي فحسب، بل أن يعقبها إبرام اتفاق متابعة مفيد وقابل للتحقق يمثل تقدما فعليا في مجال نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بعدم الانتشار النووي ما زالت الحالة معقدة. وما زالت هناك مسائل لم تحل بشأن البرنامج النووي الإيراني. ولم تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من إحراز تقدم بشأن الدراسات التي يدعى إجراؤها وواصلت إيران أنشطتها الخاصة بالتخصيب. وهذا التطور أحرى بالأسف لأننا شهدنا عددا من اللحظات البناءة التي بلغت ذروتها في محادثات جنيف في تموز/يوليه. وأشير بصفة خاصة إلى تبادل العروض من كلا الجانبين واتفاق الأطراف على عقد مناقشات على أساس التجميد المتبادل لإجراءاتهما. وتعتبر سويسرا أن احتمال التوصل إلى حل دبلوماسي لا يزال

بشأن ترساناتها النووية. فقد أبلغت فرنسا، مثلا، بالعدد الإجمالي للأسلحة النووية في ترسانتها. كما دعت الخبراء الدوليين لأن يشهدوا تفكيك المواقع السابقة لإنتاج المواد الانشطارية فيها. كذلك نرحب بتقدم عدد من الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية معلومات داخل مؤتمر نزع السلاح ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عن الخطوات التي تتخذها نحو نزع السلاح النووي. ومن هذا المنطلق، من الجوانب الإيجابية الأخرى قيام عدد الدول بنشر مخزونها من المواد الانشطارية. ولكن سويسرا تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لم تتخذ خطوات لزيادة الشفافية إلى أن تفعل ذلك. علاوة على ذلك، ما زال أماننا طريق طويل لتنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولتحقيق ما اتفق عليه في الوثيقتين الختاميتين لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض المعاهدة في العامين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

وتعرب سويسرا عن تقديرها للمناخ البناء الذي ساد في الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. ونعتبر من الأهمية بمكان أن تكون دورة اللجنة التحضيرية المقبلة على نفس الدرجة من الإيجابية مما يمكننا من الاتفاق على تقرير موضوعي. ونرى من المهم للغاية أن ترسي الدورة المقبلة للجنة التحضيرية أساسا متينا لنجاح مؤتمر الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

ويلزم إجراء مزيد من المناقشات بشأن الحد من الأهمية التي تتسم بها الترسانات النووية في المذاهب الاستراتيجية العسكرية. ولذلك ندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الامتناع عن تحديث الترسانات النووية وإنشاء المزيد منها. ونجد صعوبة في أن نفهم حديث الدول الحائزة للأسلحة النووية عن نزع السلاح بينما تستمر في بناء أنواع جديدة من تلك الأسلحة. وهذه الخطوات، في رأي بلدي، تتنافى مع روح المادة السادسة من معاهدة عدم

للأسلحة النووية تتيح مزيدا من الوقت للتواصل الذي يسهم كذلك في خفض مخاطر الصراع النووي. وأخيرا، يمثل المضي في خفض درجة الاستعداد التعبوي أحد تدابير بناء الثقة الطيبة للغاية، ليس فقط فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وإنما أيضا بينها وبين الدول غير الحائزة لتلك الأسلحة. وبهذا المعنى يكون خفض درجة الاستعداد التعبوي خطوة جديرة بالترحيب الشديد في الفترة السابقة على مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠.

ونوافق على أن التخفيضات المتعلقة بالنشر والمركز التعبوي لا يمكن أن تكون بديلا عن إجراء تخفيضات غير قابلة للإلغاء في عدد الأسلحة النووية المملوكة. ورغم ذلك، فيل أن يحدث هذا سيشكل ضمان رفع جميع الأسلحة النووية من حالة الاستنفار القصوى تحسنا هاما لأننا الجماعي. ويأمل مقدمو مشروع القرار الرئيسيون في أن يحظى بتأييد واسع.

السيد كانغ ميونغ شول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): كما أكد العديد من الوفود خلال الجلسة الحالية، فإن المسألة الرئيسية لترع السلاح هي نزع السلاح النووي. فلن تكون البشرية أبدا بمنجى من خطر الحرب نووية ما دامت الأسلحة النووية موجودة في العالم. والسبب الرئيسي للانتشار النووي، الذي يسبب قلقا شديدا لبعض البلدان، إنما يكمن في وجود الأسلحة النووية بذاته والتهديد باستخدامها. واعتماد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية منذ ٤٠ عاما كان أمرا ممكنا لأن الدول غير الحائزة لأسلحة نووية كان لديها في ذلك الوقت توقعات عالية بالنسبة للمادة السادسة، التي تشدد على التزام الدول الحائزة لأسلحة نووية بترع السلاح النووي العام والكامل، والموافقة على المعاهدة في نهاية المطاف.

واقعا وأن هذا الحل هو الوحيد القابل للاستمرار. ولذلك فإن بلدي يشجع إيران على العمل بأسرع ما يمكن على التمكين من تطبيق مفهوم "التجميد مقابل التجميد".

ويمكن أن يعتبر من العناصر الإيجابية اعتماد مجموعة موردي المواد النووية استثناء من قواعدها يتيح إرسال اللوازم النووية للهند بالرغم من عدم وجود ضمانات كاملة مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لهذا البلد. ورغم ذلك فهو يثير تساؤلات بشأن مستقبل نظام عدم الانتشار. ويتعين أخذ هذه الجوانب المتضاربة بعين الاعتبار في الطريق إلى مؤتمر الدول الأطراف لاستعراض المعاهدة لعام ٢٠١٠ وضمن إطار المؤتمر.

عاد الرئيس إلى شغل مقعد الرئاسة.

وبما أن لي الكلمة أود أن أعرض رسميا مشروع القرار المعنون "تخفيض درجة الاستعداد التعبوي لمنظومات الأسلحة النووية"، الوارد في الوثيقة A/C.1/63/L.5، الذي نقدمه مرة ثانية هذا العام بالاشتراك مع السويد وشيلي وماليزيا ونيجيريا ونيوزيلندا. ويعرب مشروع القرار عن تقديره لجميع الخطوات التي تم اتخاذها بالفعل في هذا الاتجاه وعن ترحيبه بها. ويدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى اتخاذ مزيد من الخطوات لخفض درجة الاستعداد التعبوي.

ومشروع القرار جدير بالتأييد لعدد من الأسباب. أولا، لم يعد مناخ ما بعد الحرب الباردة اليوم يبرر هذا المستوى العالي من الاستنفار. ثانيا، تشكل الأسلحة النووية الباقية في حالة استنفار قصوى التي تقدر أعدادها بالآلاف واحدا من أكبر أخطار نشوب الحرب النووية العارضة. ويحد خفض الوضع التعبوي للأسلحة النووية من خطر عمليات الإطلاق غير المقصود نتيجة للعطل التقني أو الحوادث أو أعمال الإرهاب. كما أن خفض درجة الاستعداد التعبوي

الديمقراطية. وبمعكس ما قاله ممثل اليابان البارحة، فإن ردعنا النووي هو ضمانة يمكن أن نعول عليها للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وما وراءها. واليابان هي البلد الوحيد الذي يرفض الامتثال لالتزاماته بموجب الاتفاق المشترك الذي اعتمد أثناء المحادثات السداسية. وفي الواقع، فإن وجود اليابان في المحادثات السداسية غير ضروري بالمرة. ولذا فأنا أحث اليابان على التصرف من الآن فصاعداً بعد أن تعرف أين تقف الآن.

ثانياً، إن قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦) و ١٧١٨ (٢٠٠٦) هما نتاج انعدام مسؤولية مجلس الأمن وعدم نزاهته. وينبغي التذكير بأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية رفضت بشدة هذين القرارين. وإذا ما كان لمجلس الأمن أن يصبح هيئة تقي بولايتها لإرساء السلام والأمن الدوليين، ينبغي أن يركز انتباهه على البلد الذي كان السبب في المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، وليس على جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وممارستها المبررة لحقها في الدفاع عن النفس. والادعاءات بضرورة تنفيذ القرارين المذكورين تكشف عن دافع أبعد من ذلك بإثارة بلبلة تعطل التوصل إلى حل للمسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): بهذا تكتمل قائمة المتكلمين عصر هذا اليوم. وبذلك نختتم أيضاً عملنا بشأن مسألة الأسلحة النووية.

وبغية تبادل المعلومات بشفافية طلبت بعض المذكرات من الأمانة العامة تتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وكما يعلم الأعضاء، وفقاً للمادة الرابعة عشرة من تلك المعاهدة، لا بد أن يصدق ٤٤ عضواً على المعاهدة لكي تدخل حيز النفاذ. وحتى اليوم، لا تزال مصادقة تسع دول مطلوبة كيما تتم هذه العملية. هذه البلدان هي إسرائيل، إندونيسيا، إيران، باكستان، جمهورية

إلا أن المشكلة التي تواجهنا الآن هي عدم وفاء الدول الحائزة لأسلحة نووية بالتزاماتها بحسن نية. فلا تزال هناك ترسانة ضخمة من الأسلحة النووية، كافية لتفجير هذا الكوكب عدة مرات. وخلف ستار نزع السلاح النووي، يجري تطوير أسلحة نووية أكثر تعقيداً مع تنقيح المذاهب النووية، متوخين بذلك الجدوى التكتيكية للأسلحة النووية. علاوة على ذلك، فإن التهديدات باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة لها في تصاعد. فالهجمات النووية الاستباقية، والهجمات النووية بدقة جراحية، وما إلى ذلك، هي أمثلة غمطية للتهديد المتزايد دوماً. وفي ضوء هذه الظروف من الطبيعي تماماً أن تنظر الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لديها شواغل أمنية في إجراءات الدفاع عن نفسها. وليس من المقبول بعد الآن أن يكون لبلدان بعينها الحق في امتلاك الأسلحة النووية، بينما تكون بلدان أخرى عرضة للتهديدات النووية.

تشير تلك الحقائق إلى الطرف الذي يقع عليه اللوم عن المأزق الحالي المتعلق بترع السلاح النووي. ولتحقيق تقدم مهم في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تثبت إرادتها السياسية بالنسبة لترع السلاح النووي وأن تترجم ذلك إلى أفعال. عندها فقط تكون مسألة الانتشار النووي قد عولجت على النحو الواجب.

اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لأساعد بعض البلدان، مثل فرنسا واليابان وأستراليا، على فهم المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية بشكل أفضل. أولاً، أشعر بخيبة أمل كبيرة لقلة معرفة ممثل فرنسا، الذي تترأس بلاده الاتحاد الأوروبي في المحادثات السداسية حالياً. إن الهدف النهائي للمحادثات السداسية هو إخلاء شبه الجزيرة الكورية بكاملها من السلاح النووي فالهدف ليس نزاعاً أحادي الطرف للسلاح النووي لجمهورية كوريا الشعبية

كوريا الشعبية الديمقراطية، الصين، مصر، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية. وإذا ما أردنا العمل بشكل بناء في هذه اللجنة، فإنني أناشد تلك الوفود أن تبذل أقصى جهد ممكن لإتمام عملية التصديق حتى يتسنى إنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالكامل. لقد أردت تبادل تلك المعلومات فحسب، وآمل أن يتقبلها الأعضاء.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢/٢٥.
